

الباب الثالث  
الإيرادات العادية

إن الخلل الموجود في البلاد المسلمة النامية ومنها مصر خلل هيكلي لا يصلح معه العلاج الجزئي، وإنما يحتم رؤية أخرى من خارج النظم المعاصرة للأدوات والسياسات.

ولعل أبرز مظاهر هذا الاختلال زيادة الاحتياجات الكلية عن الموارد المتاحة، أو بتعبير آخر زيادة الاستهلاك عن الإنتاج وعجز الادخار عن كفاية الاستثمار الضروري، وينشأ عن ذلك فجوة في الموارد، وتسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد من الخارج، فينشأ العجز في ميزان المدفوعات، ويحتاج الأمر إلى الاستدانة من الخارج لسده، وذلك لعجز الصادرات عن ملاحقة الواردات، وينشأ الدين ويضغط بخدمته على تطوعات التنمية، أما بالنسبة للداخل فيزيد العجز في الموازنة بزيادة الاستخدامات عن الإيرادات، وعادة يُتجه إلى سده عن طريق الإصدار النقدي، بعد أن يزيد الضغط على الموارد العادية فلا تطيق المزيد.

زادت الضرائب مباشرة وغير مباشرة كما سنرى حتى استغرقت نسبة عالية من الدخل ولم يشر معها إلا سوء التوزيع لوقوع عبئها غالباً على محدودى الدخل. وزادت أملاك الدولة، ولكن اعتبرت الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام عبئاً على العموم على الموازنة لما تحققه من خسائر.

ولم تسعف كل هذه الأدوات بل ساهمت في الأزمة والعجز.

والأزمة يبدأ سببها من طبيعة النظام الاقتصادى الذى تنبثق منه الأدوات الاقتصادية. والأدوات المالية تتجمع في الموازنة وتكون هي موضع السياسة المالية.

لهذا ستقابل بين الأدوات الوضعية المعاصرة والأدوات الإسلامية لناخذ بيد أمتنا حتى نخرج من أزمتها، فهذه هي نقطة البداية للحل، وليس كما يتصور البعض في علاج الجزئيات، فأزمة القطاع العام يشترك معه فيها القطاع الخاص، وما البطالة والديون والعجز وغيرهم إلا أعراض لهذا الاختلال. لهذا من الخطأ أن نبدأ بها دون أن نحدد سببها. وسنبين هذه الأعراض على خريطة الاقتصاد المصرى.

والجدول التالي يبين فجوة الموارد بين الإنفاق الكلي والناتج الكلي بأسعار عام

١٩٨٧/٨٦ :

القيمة بالمايون جنة					
١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٩/٨٨	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦	
٥.٤٧.	٤٧٩١٧	٤٥٤٨٣٫٦	٤٣.٦٩	٤.٨٨٥	١- الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.
٤٤٣٦	٤٢١١	٣٩٦.٠٤	٣٦٩٦	٣١٦٥	٢- صافي الضرائب غير المباشرة.
٥٤٩.٦	٥٢١٢٢	٤٩٤٤٤	٤٦٧٦٥	٤٤.٥.	٣- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (٢٠١).
٤١٢٢٦	٣٩٧.٠	٣٧٣٦٥	٣٥٩١.	٣٤٢٦.	٤- الاستهلاك الخاص.
٧٦٢٩	٧٣١٥٫٥	٦٩٨.	٦٦٥.	٦٣٣.	٥- الاستهلاك الحكومي.
٤٨٨٥٥	٤٧.١٥٫٥	٤٤٣٤٥	٤٢٥٦.	٤.٥٩.	٦- الاستهلاك النهائي (٥+٤).
٩٣٥.	٩٢٨٢٫٥	٨٩٥.	٨٣.٠	٧٧.٠	٧- الاستثمار الثابت.
-١٣.	١٤٥٫٥	-	-	٤٥.	٨- التغير في المخزون.
٩٤٨.	٩٤٣٫٥	-	٨٣.٠	٨١٥.	٩- الاستثمار الإجمالي (٨+٧).
٥٨٣٣٥	٥٦٤٤٦	٥٣٢٩٥	٥.٨٦.	٤٨٧٤.	١٠- إجمالي الإنفاق القومي (٩+٦).
٨.٧١	٧٤٧٨	٧٢٢٦	٦٨٤٢	٦٢٣٠	١١- الصادرات السلعية والخدمات غير العاملة.
١١٥.٠	١١٨.٢	١١.٧.٠	١.٩٣٧	١.٩٢.	١٢- الواردات السلعية والخدمات غير العاملة.
٣٤٢٩	٤٣٢٤	٣٨٥.	٤.٩٥	٤٦٩.	١٣- فجوة الموارد المحلية (١٢-١١).
٥٤٩.٦	٥٢١٢٢	٤٩٤٤٤	٤٦٧٦٥	٤٤.٥.	١٤- إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي بسعر السوق (١٠-١٣).

المصدر

(٥) وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ، حسب لسنة ١٩٨٧/٨٦ وسنة ١٩٨٦/٨٥ بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ . سنة ١٩٨٩/٨٨ . سنة ١٩٨٩/٨٨ وسنة ١٩٩٠/٨٩ لجنة الخطة والموازنة مجلس الشعب . سنة ١٩٩١/٩٠ وزارة التخطيط خطة التنمية مايو سنة ١٩٩٠ تقارير البنك المركزي المصري سنوات مختلفة .

ر جدول التالى يبين عجز إجمالى الإيداع القومى عن إجمالى الاستثمار القومى خلال  
الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠/٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	البيان	إجمالي الاستثمار القومى	إجمالي الإيداع القومى	عجز الإيداع عن الاستثمار
١٩٧٣		٦٩٨,٧	٤٨١,٣	٢١٧,٤
١٩٧٤		٩٧,٠١	٤٣٢,٣	٥٣٧,٨
١٩٧٥		١,٧٢٣,٨	٧٨٥,٥	٩٣٨,٣
١٩٧٦		١,٨٨٨,٩	١٣,٠١	٥٨٧,٨
١٩٧٧		٢,٣٩٨,٨	٢,٢٩٤	٣٦٩,٤
١٩٧٨		٣,٥٣٩	٢,٦٩٧,٩	٣٥٦,٠
١٩٧٩		٤٣,٠٠	٣١١,٠٥	١,١٨٩,٥
١٩٨١/٨٠		٤,٣٩٤,٧	٣,٢٦٢,٦	١,١٣٢,١
١٩٨٢/٨١		٦,٢٥٠,٠	٤,١٥١,٠	٢,٠٩٩,٠
١٩٨٣/٨٢		٦,٤٩٨,٦	٥,٤٩٠,٠	١,٠٠٨,٥
١٩٨٤/٨٣		٦,٨٢,٠٥	٥,٤٦٦,٠	١,٣٥٤,٥
١٩٨٥/٨٤		٧,٤٠٨,٠	٥,٦٨٢,٧	١,٧٢٥,٣
١٩٨٦/٨٥		٧,٨٤٩,٥	٥,٧٣٤,٦	٢,١١٤,٩
١٩٨٧/٨٦		٧,٨٣٥,٠	٥,١٦٧,٠	٢,٦٦٨,٠
١٩٨٨/٨٧		٨,٣٠٠	٥,٨٨٩	٢,٤١١,٠
١٩٨٩/٨٨		٩,٢٤٤	٥,٦٤٤	٣,٦٠٠,٠
١٩٩٠/٨٩		٩,٦٤٨	٧,٦٦٥	١,٩٨٣,٠

المصدر

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (سنوات مختلفة).

يتضمن اتفاق استئجارى خلال السنوات من ١٩٨١/٨٠ وحتى ١٩٨٧/٨٦ قدره (٦٤,٢,٣٢٢,٧,٩٧,٢,١٣٠,٨,١٤٤,٨,١٦٢,٣,١٣٢,٠ مليون جنيه على الترتيب.

(٢) المجلة الاقتصادية - المجلد ٢٧ العدد الأول سنة ١٩٨٧ ص ٢٦.

البنك المركزى.

تابع: ميزان المدفوعات (١٩٨٠ - ٧٣)

(بالمليون دولار أمريكي)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
٦٥٢٧٤	٤٤.٤١	٣٦٦٦٣	٣٦٢.٧	٢٨٢٦٥	٢٢٧٩٨	٢١٩١٩	١٣٥.٩	الليودات الجارية:
٣٨٥٣١	٢٥١٢١	١٩٨٣٧	١٩٩٢٤	١٦.٩٣	١٥٦٦١	١٦٧١١	١.١٢٨	* الصادرات
٤٢.٧	١٧٢٥	١٢٧٧	١٥٣٣	٩٧٢	٥٨٨	٢.٧	١٥٤	* الملاحة والتأمين
٦٦٣٣	٥٨٨٧	٥١٣٧	٤٢٧٨	٣١١.	٨٤٨	—	—	* رسوم قناة السويس
٥٩٣٧	٤٧٥.	٥٨٨٥	٦٣٥٦	٣٩٤٨	٢٧٩٨	٢٢.٦	١٢٤٤	* السياحة
٤٨٤٤	٣٣١١	١٤٢٦	٨٥٨	٦٧٢	٨٦١	٨٧١	٣٤٣	* فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
٥١٢٢	٣٢٤٧	٣١.١	٣٢٥٨	٣٤٧.	٢.٤٣٢	١٩٢٤	١٦٤.	* متحصلات أخرى.
٩٧٤٥٥	٨١٩٧٧	٦٧.٣١	٥٨.٤٣	٥١.١٢	٥١٢١٢	٣٧٤١٩	٢.٠٨٧	المدفوعات الجارية:
٧٥٧٧٩	٦٦٧٥٣	٥٢٨٢٧	٤٥١٣٢	٤٢.٧.	٤٣٢١٨	٣٢.١٧	١٥٩.٣	* الواردات
١٣٢٢.	١.٩٤	١٢٧٥	١٢٦٢	١١٥٦	١٦٦٩	٩٢.	٥.٦	* مدفوعات تجارية
١٥١٧	٩١٧	٩١٨	١.١٤	٨٨٤	٩٤٨	٣٢٧	٢.٤	* الملاحة والتأمين
٥٤٤١	٣٩٦١	٣٨٢.	٢٩٢٩	٢٦٥٥	١٧٩٤	١٤٥٩	١٢٣٩	* الفوائد على القروض والالتزامات
٢٤٢٩	٢٤٧٤	٢٥٨١	١٧١٧	١٢٣٤	١.٥٣	١.٥.	٦١٣	* السفر إلى الخارج
١٦٦١	١٩٢١	١٥٨٤	١٦٧١	١.٦٣	١.٣٢	٧٧٤	٥٨.	* الإقتاق الحكومي
٩٥.٨	٤٨٥٧	٤.٢٦	٤٣١٨	١٩٥.	١٤٩٨	٨٧٢	١.٤٢	* مدفوعات أخرى
٣٢١٨١-	٣٧٩٣٦.-	٣.٣٦٨.-	٢١٨٣٦.-	٢٢٧٤٧.-	٢٨٤١٤.-	١٥٥.٠٠-	٦٥٧٨.-	ميزان الحساب الجاري (عدا التحويلات)
٢٧٦٣٤	٢٢٧٦٧	٢١.٨١	١٣٦٨٦	١٤٧.٠	١٤٤٢٧	١٢٢٤١	٧٣٥	التحويلات
٦٧٤	٦٣١	٣٣٤٨	٤٤.٧	٧١.٧	١.٧٦٧	١.٣٥٥	٦٤٨٤	* الحكومية (الرسمية)
٢٦٩٦.	٢٢١٣٦	١٧٧٣٢	٩٢٧٩	٧٥٩٣	٣٦٦.	١٨٨٦	٨٧١	* الخاصة (تحويلات العاملين)
٤٥٤٧-	١٥١٦٩.-	٩٢٨٧.-	٨١٥٠.-	٨.٤٧.-	١٣٩٨٧.-	٣٢٥٩.-	٧٧٧.-	الحساب الجاري والتحويلات

والجدول التالي يبين عجز ميزان المدفوعات :

(بالمليون دولار أمريكي)

جمهورية مصر : ميزان المدفوعات (٨٢/٨١ - ٨٨/٨٨) ١٩٨٩/٨٨

٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	
٧٥٩.٠١	٧٨٤٨.٦	٦٢٨.٠٦	٧.١٩٠٩	٧٤٣٣.٢	٧٣٩٥.٣	٧١٥٨.١	٦٨.٥٨٨	الإيرادات الجارية:
٢٥٤٥.٩	٣٢٧٤.٠	٢٢٦٤.٤	٣٥٧٥.٧	٣٩٢٧.٨	٣٩٦.٠٤	٣٧٤١.٩	٣٨٤٦.٧	* الصادرات
٥٣.٠٥	٤٤٦.٦	٥.٨١	٥٧٤.٠	٦.٦	٥٦٢.٦	٦.٢٢٢	٥٣١.١	* الملاحة والتأمين
١٣.٦٧	١٢٦٨.٧	١١٤٨.٠	١.٢٨٨.٣	٨٩٦.٧	٩٧٤.٠	٩٥٦.٦	٩.٨٩٠	* رسوم قناة السويس
٩٢.٠	٨٨٥.٩	٣٧٩.٦	٣١٥.٣	٤.٩٦	٢٨٨.٤	٣.٤١	٣٩٢.٨	* السياحة
٧٢٨.٥	٦٢٤.١	٦١٣.٥	٥٣٤.٣	٥٦٧.٥	٥٤٥.٦	٤٧٣.٧	٤٦٨.٠	* فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
١٥٥٨.٥	١٣٤٩.٣	١٣٦٧.٠	٩٩٢.٣	١.٢٥.٦	١.٦٤.٣	١.٧٩.٦	٦٥٨.٣	* متحصلات أخرى
١٣٢٨.٦٨	١٢٤٧.٤٦	١.٥٦١.٤	١٢١٥.٢٩	١٢٧١.٢١	١٢٧٧.٨	١١٢٤.٥٢	١١٢٤.٤٣	المدفوعات الجارية:
١.٠٧٨.٩	٩٨٤.٠	٧٣٢.٣	٨٥٤.١	٩٦٤.٠	٩٥١.٣	٨٢٦.٣	٨٦١.٢	* الواردات
٢٤٧.١	٢.٤٥	١٩٧.٢	١٣٦.٥	١٣٩.٣	١١٩.٤	١١٣.١	١٤٧.١	* مدفوعات تجارية
١.٩٥	١١٤.٥	١٦٤.٨	٢١٨.٤	١٥٩.٠	١٧٤.٠	١٣٥.٠	١٤٣.٠	* الملاحة والتأمين
٧٤٥.٣	٥٩١.٦	٩٢١.٠	١١٦٥.٨	٨١٨.٨	١.٤٨.٥	٩٤٣.٣	٧٩١.٦	* الفوائد على القروض والالتزامات
١١٣.٧	٨٥.٦	١٢٦.٥	١٥.٠٢	٢٥٤.٨	٢٦٢.٣	٣.٠	٢٣٩.٢	* السفر إلى الخارج
٣١.٠	٣١٩.٦	٢٥٤.٥	٣١٤.٧	٣١٨.٤	٢٧٧.٠	٢٥٦.٠	٢٤٧.٣	* الإنفاق الحكومي
١٦٨١.٤	١٣١٧.٨	١٥٧٤.١	١٦١٣.٢	١٣٩١.١	١٣٧٢.٣	١٢٢٨.٤	١.٥٧.٩	* مدفوعات أخرى
٥٦٩٦.٧	٤٦٢٦.٠	٤٢٨.٠	٥١٣٣.٠	٥٢٧٨.٩	٥٣٧٧.٥	٤.٨٧.١	٤٤٣٨.٥	ميزان الحساب الجاري (عدا التحريات)
٤٢٣٩.٨	٤.٨١.٤	٣٣٥.٥	٣٤٨.٠	٣٧١٨.٣	٣٩٥.٦	٣١٩١.٠	٢١٣٢.٩	التحويلات
٧.٩٨	٦٩٧.٥	٣٤٤.٦	٥.٧.٤	٢٢٢.١	٢٦.١	٢٥.٦	٥١.٠	* الحكومية (الرسمية)
٣٥٣.٠	٣٣٨٣.٩	٣.١١.٩	٢٩٧٢.٧	٣٤٩٦.٢	٣٩٣.٥	٣١٦٥.٤	٢.٨١.٩	* الخاصة (تحويلات العاملين)
١٤٥٦.٩	٥٤٤.٦	٩٢٤.٢	١٦٥٢.٩	١٥٦.٠	١٤٢.٠	٨٩٦.١	٢٣.٥.٦	الحساب الجاري والتحويلات

جدول يبين مجز الموازنة العامة ومصادر تمويله (١)

البيان	١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	ربط	ربط
إجمالي النفقات	١٨,٢٧٥	١٩,٨١١	١٩,٩١٦	٢٤,٢٨٥	٢٠,٠٠٢	٢٤,٥٣٠	٢٣,٠٥٩	٣٣,٤٦٠	٢٨,٧٣٤	٣٠,٢٩٧	٤١,٢٤٧,٨
إجمالي الإيرادات	١٢,٨٧٣	١٢,٨٧٦	١٥,٠١٦	١٤,٤٩٦	١٥,٢٣٠	١٥,٤٤٩	١٨,١١٨	١٩,٠٠٢	٢١,٥١٤	٢٥,٤٠٦	٣٢,٥٢٢,٥
العجز الكلي	٥,٤٠٢	٦,٩٣٥	٤,٩٠٠	٩,٧٨٩	٤,٧٧٢	٩,٠٨١	٤,٩٤١	١٤,٤٥٨	٧,٢٢٠	٤,٨٩١	٨,٧٢٥,٣
مصادر تمويل العجز											
تمويل خارجي	١,٥٢٢	٢,٠٤٢	١,٠٠٥	٢,٥٩٨	١,٠٥٨	٣,٧٩٣	١,٢٢٥	٥,٦٣٢	٢,٤٢٤	١,٤٦١	١,٧٩٨,٥
أوعية ادخارية محلية	٢,٦٧١	٢,٤٥٦	٢,٩٩٥	٢,٣١٥	٢,٩٣٤	٢,٨٦٩	٣,٠٣٤	٢,٤٦٢	٢,٨٧٦	٢,٥٦٦	٣,٠٩٤,٥
قروض من مصادر أخرى	-	-	-	٧١٦	-	-	٢	١,٢٨٥	٢٥	٢٠	-٥٧,٣
الجهاز المصرفي (العجز الصافي)	١,٢٠٠	٢,٤٣٧	٩٠٠	٤,١٦٠	٧٨٠	٢,٤١٩	٦٨٠	٥,٦٦١	٦٧٠	-٦٦٠	٣,٣٧٥,٠

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي - ختامى موازنة الجزائر العامة.  
 • لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب.  
 • وزارة التخطيط تقرير عن خطة ٨٩/٩٠.

- (١) وقد بلغ العجز الصافي لسنة ١٩٨٩/٨٨ مبلغ ٤٧٥٩ مليار حنيه أى تقريباً نفس العجز السابق إلا قليل - الأهرام ١٤/٥/١٩٩٠.
- (٢) مشروع قانون الموازنة ١٩٩١/٩٠ ووزارة المالية ص ٥ قرار جمهورى يربط الموازنة ١٩٩١/٩٠ البيان المالى عن مشروع الموازنة (ور المالية) ص ٣٧.

ومن الجدول نلاحظ تزايد العجز سنة بعد أخرى. فضلاً عن الانحراف الكبير بين ما تسفر عنه من عجز فعلي عما كان مخططاً له، حيث بلغ العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة ما يزيد على سبعة أمثال المخطط، كما هو موضح: (\*)

السنة	العجز الصافي المقدر	العجز الصافي الفعلي	نسبة الفعل للمقدر
١٩٨٥/٨٤	١٢٠٠	٢٤٣٦,٥	٪٢٠٣
١٩٨٦/٨٥	٩٠٠	٤١٥٩,٩	٪٤٦٢
١٩٨٧/٨٦	٧٨٠	٢٤١٨,٧	٪٣١٠
١٩٨٨/٨٧	٦٨٠	٥٠٦١,٤	٪٧٤٤
١٩٨٩/٨٨	٦٧٠	٤٧٥٩,٠	٪٧١٠ (**)

ولقد تزايد عجز الحكم المحلي حيث وصل - ٢١٤٢ مليون جنيه وعجز التحويلات الرأسمالية الذي وصل ٢١٦٠,٠ مليون جنيه أو بتعبير آخر أصبحت المحليات عالة على موازنة الدولة، وبدأ عبء الدين يضغط بشدة على الموازنة (\*\*\*) . وهذا يدعونا إلى أن نتطلع إلى أدوات أخرى من خارج النظم المعاصرة تتحقق بها العدالة والكفاية، بنفس المنهج الذي مرنا عليه في تحليل المصارف .

### أنواع الإيرادات الوضعية:

حتى تقوم الدولة بالإنفاق العام لابد أن تحصل على إيرادات، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة: (١) طبقاً لطبيعتها الاقتصادية، أو (٢) طبقاً لنوع النفع الذي تتقدمه عام أم خاص، أو (٣) طبقاً دوريتها. ولكن لا يمكن في الفكر الوضعي تقسيمها بالنسبة لهدفها للمبدأ المعروف ببداً عام تخصيص الإيرادات .

(\*) تقرير الجهاز المركزي للمحسابات عن ختام موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ ص ١٦ .

(\*\*) أهرام ١٤ ٥ ١٩٩٠ .

(\*\*\*) تقرير الجهاز المركزي للمحسابات ص ١٨ .

وليس هدفنا - كما بينا - سرداً مفصلاً للنظام الوضعي، وإنما حد أدنى من المعلومة بأسلوب علمي، تضع أيدينا على موضع القصور والعلة، الذي يخفى كثيراً على من ألف النظام وأسر بين أسواره.

- ١ - يمكن تقسيم إيرادات الدولة العصرية وضعياً إلى قسمين رئيسيين هما:
- أ - الإيرادات الاقتصادية.
  - ب - الإيرادات السيادية.

ويقصد بالإيرادات الاقتصادية: تلك التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصاً قانونياً يملك الثروة، ويقوم بأداء الخدمات. وأهم تلك الإيرادات تتمثل في الإيرادات الناتجة عن ممتلكات الدولة، وأرباح المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية التي تملكها الدولة، ويسمى الإيراد ثمناً عاماً أو ثمناً خاصاً.

أما الإيرادات السيادية، فتحصل عليها بصفتها دولة، وأهم تلك الإيرادات الضرائب التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل وبصفة نهائية.

٢ - ويختلف وصف الإيراد بناءً على نسبة النفع العام إلى النفع الخاص في الخدمة التي تؤديها الجماعة. ويمكن تقسيم الإيرادات حسب غلبة أي من النفع العام والخاص كما يلي:

أولاً: الثمن الخاص:

وهو إيراد ناجم عن تملك الدولة بمشروع تحصل منه على أكبر ربح كالتقاع الخاص تماماً، فالخدمة كلها نفع خاص، غرضه الحصول على ربح من الثمن الذي يدفعه الأفراد، والأفراد أحرار في دفعه فهو اختياري، ويخضع لظروف العرض والطلب، ومثال ذلك الإيراد الناتج عن بيع محصولات أراضي الدولة، فالخدمة قابلة للتجزئة والقياس، ويحدد الثمن في السوق.

## ثانياً: للثمن العام:

هو المقابل الذى تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج أو بيع السلع والخدمات التى تشبع حاجة خاصة يمكن تقييمها: وهى قابلة لمبدأ الاستبعاد كتوريد المياه للمساكن والكهرباء. وهنا رغم أن القطاع العام يتولاها فإن النفع الخاص يغلب على النفع العام، وتؤديها الهيئة العامة لإتاحة فرصة الانتفاع بها لجميع الأفراد، أو لأنها عرضة للاحتكار والبيع بأثمان مرتفعة إذا تركت للقطاع الخاص، أو ذات تكلفة مرتفعة أو عائد بعيد الأجل. والثمن العام يكون عادة أقل من ثمن القطاع الخاص، لأن الدولة تراعى أعظم نفع للجماعة لا الحصول على أكبر ربح بعكس القطاع الخاص.

ويرى البعض أن هذا الفرق خطأ، فقد يزيد الثمن العام عن الثمن الخاص. والتمييز بينهما يكون على أساس:

١ - الهدف الذى من أجله تقرر الدولة دخولها مجال إنتاج السلعة، فقد يكون ربحاً وقد يكون رعاية لفئة أو تشجيعاً لصناعة.

٢ - درجة المنافسة التى تسمح الدولة بها، فقد تدخل كمحتكرة وقد تسمح بالمنافسة تماماً<sup>(١)</sup>.

ويختلف عن الضريبة فى أنه ليس لازماً والفرد مختار فى الانتفاع كما أن المنفعة الخاصة تغلب فيه على المنفعة العامة بعكس الرسوم.

## ثالثاً: الضريبة:

هى جعل تجبر الدولة الأفراد على دفعه لتتمكن من أداء الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة أو الاستبعاد كالدفاع والأمن.

وهى إجبارية ولا يمكن تقسيم فائدتها ولا تجزئتها، فلا يحدها عرض أو طلب الأفراد، ولا يصلح جهاز الثمن لتحديد مقابلها. ويتعذر استبعاد أى فرد من الانتفاع بها، سواء ساهم أم لم يساهم. وباتساع دور الدولة تعدى تغطية الضريبة للخدمات العامة خدمات أخرى ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

(١) مبادئ الاقتصاد العام - د / حامد دراز ص ٥٧:٥٩.

## رابعاً: الرسوم:

الرسم عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة نظير خدمة معينة ذات نفع عام غالب، تؤدّيها له بناء على طلبه، كتسجيل الملكية الخاصة وتراخيص مزاولة بعض المهن والأعمال مما يصون الحق الخاص ويؤمن المعاملات المالية العامة والرسم أقل من تكاليف الخدمة، ولهذا يسدّد باقى التكاليف من الضرائب. والخدمة يكون النفع العام غالباً على النفع الخاص، ويمكن تحديد وتقدير المنفعة الخاصة. وكلما زادت المنفعة العامة للخدمة كلما كانت الرسوم منخفضة، فتفوق المنفعة العامة على المنفعة الخاصة وقابلية المنفعة الخاصة لمبدأ الاستبعاد شرطان لتعريف الرسم.

وعلى ذلك فإن أهم ما يميز الرسم عنصران:

- ١ - الخدمة الخاصة التى يحصل عليها دافع الرسم.
- ٢ - الاختيار فى دفع هذا الرسم.

ويتحتم أن يكون الغرض الأساسى من القيام بالخدمة هو النفع العام، وليس الحصول على دخل ويعتبر الرسم مساهمة من الفرد فى نفقات أداء الخدمة.

خامساً: شبه الضريبة «الضرائب الخاصة»

يتفق مع الضريبة فى ضرورة إقرار السلطات التشريعية، ونفس وسائل الرقابة والتحصيل، لكن بينا الضريبة عامة يخصص شبه الضريبة لهيئة معينة ويقتصر على نشاط اقتصادى أو اجتماعى معين. ويشترك مع الضرائب فى كونه إجبارى، إلا أنه يختلف عن الضريبة فى كونه مقابل لما عاد على دافعه بعكس الضريبة، ويتفق مع الرسم فى كونه مقابل نفع ويختلف عنه فى أنه يقتصر على فئة كالملاك العقارين لا على كل من يطلب الخدمة كالرسم. من ذلك ما يقتطع من أصحاب الأعمال كتأمينات اجتماعية ودمغات الهيئات، وهنا تتنازل الدولة لهذه الهيئات عن هذا المورد لصالح فئة معينة، كالضريبة على السيارات حين يخصص دخلها لرصف الطرق<sup>(٢)</sup>.

(٢) موجز فى المالية العامة د. محمود رياض عطية ص ١١٧ دار المعارف ١٣٩٨ هـ  
المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالى د. محمد باهر عقلم ص ٩٩: ١٠٠.

وليس من أليسير دائماً التمييز بين الثمن العام والرسم وشبه الضريبة، فكثيراً ما تتداخل هذه الأنواع، وقد تجتمع في المقبل الذى تحصل عليه الدولة عناصر الثمن والضريبة، وعناصر الضريبة والرسم. فإذا قامت الدولة باحتكار إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وكان الثمن مساوياً لتكاليف الإنتاج، فإن المقابل يكون ثمناً عاماً غير احتكارى، أما إذا زاد الثمن عن النفقة، وكانت الدولة تتمتع بمركز احتكارى كان ثمناً احتكارياً متضمناً لضريبة مستترة، وإن كان أقل فإن المقابل يعتبر ثمناً عاماً له أهداف اقتصادية، أو اجتماعية، ومن الأفضل في هذه الحالة أن يسمى رسماً.

وتقسم الإيرادات في الموازنة المصرية إلى أربعة أبواب :

**الباب الأول :** الإيرادات السيادية، وأهمها الضرائب بأنواعها .

**الباب الثانى :** الإيرادات الجارية ومنها : فائض البترول وقناة السويس والهيئات الاقتصادية والقطاع العام والبنك المركزى .

**الباب الثالث :** الإيرادات الرأسمالية من الاحتياطات والمخصصات ، والعجز يمول أغلبه من فائض التأمين والمعاشات .

**الباب الرابع :** التحويلات الرأسمالية : وأهمها المنح الخارجية ، والعجز يمول من القروض الخارجية غالباً .

**والعجز الصافى :** يمول عن طريق الجهاز المص فى .

وسنختار فى تحليلنا تقسيم الإيرادات إلى عادية وغير عادية، وتعريفها يتصل بتكرارها بصقة منتظمة ومواعيد ثابتة .

ولكن تقسيمنا سيعتمد على اعتبار مصدر الضرائب الوضعى مورداً عادياً، وأيضاً مورد الزكاة وبيت المال فى الفكر الإسلامى مورداً عادياً، ونقصد ببيت المال كل ما يدخله من ثمن خاص وثمان عام وإيراد ممتلكات ورسوم... الخ، فله صفة الاستمرار على العموم، وإن كان بعض مفرداته ليس لها هذه الصفة .

أما الموارد غير العادية فهى التى لها صفة الاستثناء، سواء كان ذلك فى الفكر الوضعى ممثلاً فى إيرادات الإصدار النقدى والدين العام، أو فى الفكر الإسلامى ممثلاً فى التوظيف والدين العام أيضاً .

## الضرائب

هى اقتطاع جزء من دخول الأفراد أو ثروتهم لتستخدمه الدولة في تحقيق أغراضها، وتمثل في هذا العصر المصدر الرئيسى والأساسى للإيراد العام.

**تعريف الضريبة:** الضريبة فريضة مالية، يلتزم الأفراد بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية، ودون مقابل معين، وفقاً لقواعد مقررة، وذلك لتحقيق منفعة عامة.

ويتضح من هذا التعريف أن الضريبة تقوم على العناصر الآتية:

أ - الضريبة فريضة مالية:

أى مبلغ من النقود يلتزم الأفراد بدفعه، ومن المسلم به أن الضرائب قد أصبحت في العهد الحديث تجبى في غالب الأحوال نقداً خلافاً لما كانت عليه الحال في العصور القديمة والوسطى، حيث كانت تدفع عيناً كمحصولات زراعية. وإن كان لا يزال إلى اليوم في بعض البلدان تحصل الضريبة عيناً من المحصولات الزراعية.

ب - الضريبة فريضة إجبارية:

ومؤدى ذلك أنها تفرض على المكلفين فرضاً، دون أن يكون لهم الحق في الاعتراض عليها، فإذا ما تهرب أو امتنع وقع تحت طائلة العقاب وحجز على أمواله، واستخدمت وسائل التنفيذ الجبرية معه.

ج - الضريبة تدفع بصفة نهائية:

ومؤدى ذلك أن الممولين ليس لهم الحق في استرداد ما دفعوه للخزانة كضريبة، أو المطالبة بفوائد عن تلك المبالغ، وهذا هو ما يميز الضريبة عن القرض الإجبارى، حيث تلتزم الدولة برد المبلغ الذى اقترضته، أما في حالة الضريبة فإن ما يدفع عنها في حدود القانون لا يرد، ولا تدفع عنه أية فائدة.

د - الضريبة لا تدفع نظير مقابل معين:

ومعنى ذلك أن الضريبة على خلاف الرسم والأتاوة ليس لها مقابل يحصل عليه دافعه من الدولة، بل تدفع باعتبارها مساهمة في الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.

ويترتب على ذلك أن ما يفرض من الضريبة على المكلف لا ينظر فيه إلى ما يعود عليه من نفع من المرافق العامة، بل يراعى فيه درجة يساره وقدرته على المساهمة في التكاليف العامة.

#### هـ - الغرض من الضريبة تحقيق منفعة عامة:

كانت الضريبة تجبى بغرض الحصول على الأموال اللازمة لسد النفقات العامة، واشترطوا لها أن تكون وفيرة ومحايده، غير أن الغرض المالى لم يعد الهدف الوحيد الذى تفرض الضرائب من أجل تحقيقه، بل أصبحت الضرائب تستخدم كذلك لتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية، كالححد من الاستهلاك الذاتى مثلاً، وإعادة توزيع الدخل، وتوفير الرعاية الاجتماعية.

#### و - الضريبة تجبى وفق قواعد مقررة:

لابد من مرافقة البرلمان على الضرائب والدولة كمدير تباشر حقها في جبايتها.

#### فلسفة الضريبة:

يرر بعض العلماء الضريبة على أنها علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد.. واستندوا في ذلك إلى نظرية العقد الاجتماعى التى قال بها بعض فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر (كلوك وروسو) خروجاً في عصر الديمقراطية من بقايا الحكم الاستبدادى. وملخصها أن الفرد تنازل عند بدء تكوين الجماعات البشرية عن جزء من حقوقه وأمواله للمجموع حتى يحظى بحماية القوانين. فالضريبة في اعتقادهم نتيجة عقد ضمنى بين الدولة ورعاياها ودفع الضريبة يتم على أساس المعاوضة.

وقد اختلفوا في طبيعة هذا العقد إلى نظريات:

١ - نظرية المنفعة: بأنه عقد بيع خدمات كالدفاع والأمن أو عقد إجارة أو عقد شركة، الهيئة العامة شركة إنتاج والضريبة هى نصيب كل فرد من التكاليف، والمنفعة هى حصيلة الأرباح.

والخدمة لا تتكافأ عادة مع الضريبة، وليس هناك ما يدل تاريخياً على هذه النظرية، والإنتاج وتكوين الثروات ليس هو السبب لوجود المجتمع، ولا يمكن اعتبار نفقات الدولة كلها تكاليف عامة للإنتاج

٢ - نظرية التأمين: وتقوم على أن الضريبة قسط تأمين بناء على عقد موضوعه الأمن. وهذا غير صحيح لافتقاده العوض. ومادامت صفة الاختيار منعقدة والخدمات غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن استبعاد أحد منها، فيتعذر تحديد ثمن لها. وليس كل من تصيبه كارثة يعان من الدولة إن دفع الضريبة، ولا تقتصر وظائف الدولة على تحقيق التأمين.

نظرية التضامن الاجتماعي: وكان لفشل فكرة المقابل للضريبة اتجاه الفكر المالى الحديث إلى فكرة التضامن الاجتماعي لتبرير الضريبة فمادام هدف الدولة النفع العام فلا بد من تضامن الأفراد لتويله حيث لا يمكن لقطاع من المجتمع أن يدفع ثمن بعض الخدمات العامة. فالدولة ليست تنظيمياً تعاقدياً وإنما ضرورة اجتماعية وتاريخية والضريبة بذلك تتصل بسيادة الدولة على رعاياها<sup>(٣)</sup>.

ولقد رأينا أن مصارف الزكاة في الإسلام أقدر على تحقيق ذلك من الفكر الوضعي حيث عجزت الضريبة عن ذلك.

تطور الضريبة:

ولم تكن الضريبة في أول أمرها إجبارية إذ بدأت في شكل خدمات شخصية أو هدايا يقدمها أفراد القبيلة لرئيسها. وفي مرحلة ثانية بدأ الرئيس يستعجل هذه الحصيلة بالرجاء والحيلة، ثم كانت مرحلة ثالثة بدافع اعانة الحكومة. ولهذا كانت تسمى بالإعانة أو الاشتراك أو لمساهمة<sup>(٤)</sup>.

ثم اعتبرت واجباً وأطلق عليها لفظ واجب. **Duty** وهو لازال اسم الضرائب في الإنجليزية. إلا أن المرحلة الأخيرة سميت بصراحة بمعنى الإلزام بها **Imposition** والإلزام

وبهذا تطورت من مقابل للخدمات التي يحصل عليها الفرد، أو الأمان الذي تهبؤه له السلطة إلى التزام واجب لا مقابل له. ومن وسيلة لمواجهة نفقات الدولة، إلى أسلوب لتحقيق سياسة مالية اجتماعية.

(٣) مبادئ الاقتصاد العام د. حامد دراز ص ٧٠، ٧١.

(٤) موجز في المالية العامة - د. محمود رياض عطية ص ١٥٤، ١٥٥.

ولقد عرفت مصر الفرعونية والإمبراطورية الرومانية الضرائب بأنواعها المباشرة وغير المباشرة. ومع انهيار الدولة الرومانية وقيام النظام الاقطاعي، تنازل الملك عن فرض الضرائب إلى الأمراء الاقطاعيين.

ولقد كانت الضريبة تؤخذ من الفقراء تحديداً، ويعفى منها الأغنياء من أمراء ورجال دين في عهد الاقطاع، ثم ظهرت النزعات الاجتماعية لتظهر معها الضرائب التصاعدية وبرامج الرعاية الاجتماعية<sup>(٥)</sup>، ولكن ظل - كما سنرى بعد - العبء الأكبر يقع على الفقراء.

### أساس توزيع الضريبة:

استخدم مبدأ المنفعة والقدرة على الدفع كمعايير لتحقيق عدالة الضريبة كذلك الضرائب الوظيفية:

١ - مبدأ المنفعة: يقضى مبدأ المنفعة بأن يتم توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقاً للمنافع التي تعود على كل فرد منهم من جراء قيام الحكومة بنشاطها العام، متأثرين بذلك بتحليل المنفعة في الاقتصاد الجزئي. وينادون لذلك بتوزيع أعباء الضريبة بين أفراد المجتمع وفقاً للمنافع الحدية التي عادت عليهم، فتدخل في دائرة توازن المستهلك.

وهذه النظرية غير صالحة لاستحالة قياس المنافع الحدية، لأن المنفعة مسألة نفسية لا يمكن الخروج منها بطريقة موضوعية نمطية لقياس المنافع. وإذا سلمنا بهذا القياس فستشدد وطأتها على الفقير وتكون تنازلية بالنسبة للغنى. وأخيراً فإنها تقفل الباب على الضرورات الاجتماعية التي تقل منفعتها بالنسبة للغنى.

٢ - مبدأ القدرة على الدفع: وهنا تقوم الحكومة بقياس قدرة كل مواطن على الدفع، وربط الضرائب عليه وفقاً لهذه القدرة، ثم تحدد العلاقة المناسبة بين القدرة على الدفع والاستقطاع الضريبي. وعندما ظهر التحليل الحدي ظهرت عدة محاولات لربط فكرة التضحية مع وحدات القياس الموضوعي. والمبدأ مقبول ولكن عملياً لم يتوصّل إلى الضوابط التي تجعله قادراً على تحقيق أهدافه من العدالة والكفاية.

(٥) اقتصاديات المالية العامة - د / علي لطفى ص ٩٠، ٩٥.

وهذا التحليل أيضاً يتوقف على إمكانية قياس المنفعة والمشقة الحديتين .  
وهو بذلك يعاني من نفس قصور مبدأ المنفعة .

وقد تعددت المحاولات الفكرية لتحقيق هذه الغاية، فمنهم من يقيس القدرة بالدخل، ومنهم من يقيسها بالاستهلاك، ومنهم من يقيسها بالثروة .

٣ - مبدأ الضرائب الوظيفية: تنطلق الفكرة الأساسية لهذا المبدأ من التسليم بضرورة إشراف الدولة وتوجيهها لكافة النشاطات الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع . فأهداف المجتمع هي التي تحدد الآثار الاقتصادية المرغوبة، والأخيرة هي التي تحدد أنواع الضرائب التي تفرض .

والضريبة، وفقاً لهذا المفهوم، ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية محددة . فإذا انتفى الهدف الوظيفي منها انتفت الحكمة من فرضها<sup>(٦)</sup> .

فإذا كان الهدف تشجيع الاستثمار أعنى الادخار ولو استفاد الأغنياء، ولو كان الهدف تقليل الاستهلاك زادت ضريبته ولو أضرير الفقراء .

وعدالة الاستقطاع يتوقف تحقيقها على نوعية الأهداف من جهة، وعلى حجم الاستقطاع ووعائه من جهة أخرى . وهو موقف يحدد نقطة افتراق أساسية بين الوضعية والإسلام كما سنرى بعد .

### التنظيم الفني للضريبة:

وهو يتعرض للأساليب المختلفة لتحديد مقدار الضريبة وتقدير الوعاء الضريبي<sup>(٧)</sup> .

### أ - سعر الضريبة:

قد تكون الضريبة توزيعية تقدر قيمتها أولاً ثم توزع على الممولين دون أى اعتبار لإثبات الحصيلة . وهى أبعد ما تكون عن تحقيق العدالة الضريبية، فلا مراعاة للفقير وكثيراً ما يحابى الغنى، وتفاجيء دافعها . ولهذا تعزف عنها كافة النظم الضرائبية الحديثة .

(٦) مبادئ الاقتصاد العام - د / حامد دراز ص ١٧٠-١٧١ . (٧) نفس المصدر ص ١٣٦-١٤٠ .

وقد تكون الضريبة قياسية فيحدد السعر في صورة نسبة مئوية أو مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة. وهنا قد يكون سعر الضريبة نسبياً أى بنسبة ثابتة لكل وحدات المادة الخاضعة للضريبة، وقد يكون سعر الضريبة تنازلياً وهو يقل بزيادة وحدات المادة الخاضعة للضريبة، وقد يكون سعر الضريبة تصاعدياً وهي تعرض بنسب تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي.

#### ب - تقدير وعاء الضريبة:

ويقدر بعدة طرق:

١ - طريقة التقدير المباشر: ويكون للإدارة المالية وحدها حق تقدير وعاء الضريبة بجرية كاملة، ويلجأ إليها خصوصاً إذا تهرب الممول، أو حين يكون الوعاء محدد كضريبة على الأطنان مثلاً تتحدد بالمسح الواقعي، ويستخدم أسلوب التحرى والتفتيش على الأعمال واستجواب الممول، وهي طريقة بغية إلى نفس الممول، ولهذا يسمح له بالتظلم والطعن.

٢ - طريقة التقدير بالعلامات والمظاهر الخارجية: كأن يعرف ثراء الشخص بمسكنه وسيارته، وثراء المؤسسة بمبانيها ومعداتها وهي ليست دقيقة فعلاً ما تخدع المظاهر. ويقتصر استخدام ذلك الأسلوب في الوقت الحاضر على الدول المتخلفة.

#### ج - طريقة التقدير الجزائي:

وهي تعتمد على القرائن كقرينة المواد الأولية لحجم الانتاج. وهي تختلف عن الطريقة السابقة باعتبارها على قرائن داخلية لا مظاهر خارجية. وقد يكون تقديراً جرافياً قانونياً، كأن ينص على أن يكون الربح نسبة من قيمة المبيعات، أو اتفاقياً نتيجة حصيلة مناقشات بين مأمور الضرائب والممول، وتستخدم هذه الطريقة في كثير من الدول لسهولة النسبية.

#### : - طريقة الإقرار المباشر:

وهنا يعتمد على الإقرار الذي يقدمه الممول تفصيلاً مؤيداً كلامه بالوثائق والمستندات. وتتحقق الإدارة من ذلك بشتى الوسائل وتناقش الممولين في ذلك.

وقد يكون الإقرار من غير الممول كأن يكلف المستأجر بإبلاغ مصلحة لضرائب عن الإيجار .

ويتم استيفاء الضريبة إما :

- ١ - بالوفاء المباشر كضريبة الإيراد العام .
- ٢ - بالأقساط المقدمة فيخف اعبء النهائى وذلك مقابل طوابع ضريبية مثلاً .
- ٣ - بالحجز من المنبع كضريبة كسب العمل .

### المبحث الأول

### وعاء الضريبة وتقسيماتها المختلفة

وعاء الضريبة يتمثل في الثروة التي تخضع للضريبة والتي تقاس الضريبة بها، أى مادة الضريبة . ويتمثل أيضاً فيمن يدفع الضريبة .

ويمكن للدولة أن تأخذ :

- ١ - بنظام الضريبة الواحدة أو بنظام الضرائب المتعددة .
- ٢ - وقد تكون التفرقة بين الضرائب إلى ضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال .
- ٣ - كما يمكن التفرقة بين الضرائب الشخصية والضرائب العينية .
- ٤ - والضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وفقاً للطريقة التي يمكن الوصول بها إلى هذا الوعاء .

### ١ - الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة :

ترددت وجهات النظر بين نوعين من الضرائب من حيث العدد :

أ - نظام الضريبة الواحدة : نظام الضريبة الواحدة هو ذلك النظام الضريبي الذى تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على مواردها المالية . وأشهر من دعا إلى الضريبة الواحدة هم الطبيعيون في فرنسا، والطبيعيون فلاسفة فرنسيون أسسوا أول مذهب اقتصادى في منتصف القرن الثامن عشر، وسموا بالطبيعيين لاعتقادهم بوجود نظام طبيعى إلهى يسير عليه العالم، ويرتكز على دعامتين : الملكية الفردية والحرية الاقتصادية . وقد اهتموا كثيراً بالزراعة واعتبروا أنها وحدها التي تأتي

بناجح صاف، حث الصناعة لا يتجاوز ثمنها تكلفتها، أما ريع الأرض لندرتها - فهو حق للجميع... والدعوة إلى ضريبة واحدة مستمرة إلى يومنا هذا. وإن كانت تختلف في وجهات النظر.

ب - نظام الضرائب المتعددة: يعمل هذا النظام على تلافى عيوب نظام الضريبة الواحدة، فيوزع عبء الضرائب ليقبل شعور الممول بثقل ما يدفعه.

ويقلل الطريق على محاولة الممول التهرب من الضريبة، فهو إن نجح في التهرب من بعضها فلن يفلح في التهرب منها كلها.

ونظام انضرائب المتعددة يكفل للدولة الحصول على موارد أكبر، إذ أن الضرائب هنا تصل إلى جميع مظاهر الثروة. ولكن تعدد الضرائب أكثر مما ينبغي يؤدي إلى ثقل الضرائب والتهرب منها.

## ٢ - الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

تؤسس التفرقة بين ضرائب الأشخاص وضرائب الأموال على أساس ما إذا كان الوعاء الخاضع للضريبة شخصاً أو مالاً.

وقد كانت الضرائب قديماً تفرض على الأشخاص باعتبارها ضريبة رؤوس، لأنها تفرض على كل فرد بسبب وجوده على أرض الدولة، وقد عرفها الرومان ومن قبلهم المجتمعات البدائية كوسيلة ملائمة لجمع المال. واستخدمت في كثير من العصور وفي عديد من الدول وكانت مورداً رئيسياً للدولة ولكنها فقدت مكانتها في العصر الحديث.

وكانت هذه الضريبة بسيطة في بداية العهد بها، وكان سعرها موحداً بالنسبة للجميع لانعدام التفاوت الملحوظ في ثروات الأفراد ودخولهم، ولكن الأمر تطور بعد ظهور الفوارق الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، ففرضت الضريبة مدرجة، بحيث يقسم المواطنون إلى طبقات تبعاً لثرواتهم، ثم يدفع كل واحد قدرأ من الضريبة مع مقدار ثروته.

وتتسم هذه الضرائب سواء في صورتها البسيطة أم في صورتها المتدرجة بعيوب متعددة، منها في صورتها البسيطة نيلها من كرامة الإنسان وبهاظة تكاليف جمعها ثم إن هذه الضرائب إذا كانت تفرض على الأشخاص تفرض عليهم بنسبة

واحدة مع عدم النظر إلى درجة يسار كل فرد منهم. أما الضرائب المتدرجة على الأشخاص فهي تعتمد إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات قليلة، ومن ثم تفقد صفتها باعتبارها ضريبة على الأشخاص، وتنقلب إلى نظام ناقص للضريبة على الأموال. ولازالت بعض الدول تحتفظ بها لأهداف سياسية كحق الانتخاب في سويسرا.

### ٣ - الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

كلا النوعين يقع على المال، ولكن الفرق بينهما هو أخذ ظروف الممول في الاعتبار، والتفرقة تقوم على نظرة اجتماعية، فالضريبة العينية هي التي ينظر فيها إلى الوعاء أى المادة الخاضعة طبيعياً وكميتها، وينظر إلى الوعاء بصرف النظر عن شخص المكلف كالضرائب اجمركية والاستهلاكية والعقارية. أما الضريبة الشخصية فهي التي تراعى ظروف الممول الشخصية، أى قدرته التكليفية والتمويلية كضرائب الدخل والإيراد العام. ومنها ما يجمع بين الاثنين كالضرائب على الأرباح التجارية والصناعية. وعناصر الشخصية في الضريبة متعددة منها:

١ - إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

٢ - مراعاة الأعباء العائلية.

٣ - إعفاء الديون قبل فرض الضريبة وأقساط التأمين والتبرعات وغيرها من الاستقطاعات المعترف بها، وهذا هو التمييز بين الدخل حسب استعملاتها.

٤ - التمييز بين الدخل حسب مصدرها، كالتفرقة بين دخل العمل ودخل رأس المال، وعناصر شخصية أخرى كإعفاء مشوهى الحرب مثلاً.

٥ - التصاعد في سعر الضريبة حسب قدرة الممول.

وتوجد في المجتمعات النوعين، ولكن الضرائب الشخصية في زيادة بعكس الضرائب العينية لمراعاتها لظروف الممول. وهي أكثر مرونة من الضرائب العينية، إلا أنها تؤدي إلى مضايقة الممول بأخذ الإقرارات والمعائنة والمحاسبة، وتفتح الطريق للمحاباة لاتساع دائرة التفسير.

وغالباً ما يجتمع هذان النوعان من الضرائب اليوم فتكون شخصية على الدخل وعينية على الاستهلاك.

#### ٤ - الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

ومن وجهة النظر الاقتصادية: يقسم علماء المالية العامة الضرائب، إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، ولكنهم لا يتفقون على معيار واحد للترقية بين هذين النوعين. وهو تقسيم تقليدي يرجع لعصر الطبيعيين. وبدأت أهميته تتضاءل في العصر الحديث.

والواقع أنه يمكن الوصول إلى الأموال التي تخضع للضريبة بإحدى وسيلتين: الأولى: أن نعمل مباشرة إلى هذا المال فنقدره، ونفرض عليه الضريبة وتسمى الضرائب هنا بالضرائب المباشرة.

الثانية: أن نصل بطريق غير مباشر إلى المال الموجود في حوزة الأفراد.. وذلك بمناسبة إنفاقه وتداوله، فتفرض عليه الضريبة على أساس أن تصرفات الأفراد من إنفاق أو تداول تنبئ عما لديهم من مال، وهذا النوع الثاني من الضرائب يعرف بالضرائب غير المباشرة.

وقد أورد علماء المالية العامة عدة معايير للترقية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ونورد فيما يلي أهم تلك المعايير:

#### ١ - معيار طريقة الجباية (المعيار الإداري):

وهو المعيار الذي تتبعه إدارات الضريبة في كل من إنجلترا وفرنسا<sup>(٨)</sup>. ومؤدى هذا المعيار أن الإدارة المالية في بعض الدول تعتمد إلى جباية الضرائب المباشرة عن طريق جداول اسمية أو كشوف أو أورايد يوضع فيها اسم الممول، والمال الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة.

أما الضرائب غير المباشرة فهي لا تحصل بهذه الطريقة لأنها تقوم عادة على علاقة عرضية مؤقتة بين الممول والخزانة العامة، لا يتسنى معها مخاطبة الممول باسمه.

(٨) المالية العامة دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي - د. رياض الشيخ، د. عمرو محي الدين - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٤ م.

H.U.Hicks, Public Finance, pp. 1, Cambridge University Press 1964.

وهذا معيار غير دقيق لأن الضريبة على دخل الأسهم وكسب العمل مباشرة رغم تعذر جدولتها ولا يمكن استخدام جدولة الدولة التقديرى في تقسيم ضرائبى لشخصيته وغير موضوعيته حيث سترتبط علمية المعيار بقرارات متباينة .

## ٢ - معيار انتقال عبء الضريبة ( راجعية الضريبة ) :

يرى فريق من علماء المالية العامة أن الضريبة المباشرة هى الضريبة التى تستقر على دافعها، أى التى يتحمل عبأها فى النهاية الشخص الذى سدد قيمتها لخزانة الدولة .

أما الضريبة غير المباشرة فهى التى يستطيع دافعها نقل عبئها إلى غيره، أى الضريبة التى لا يقوم دافعها إلا بدور الوسيط بين الخزانة وبين الشخص الذى سوف يتحمل عبأها فى النهاية . وهذ غير دقيق، فقد يتحمل المستورد عبء الضريبة الجمركية، ورغم ذلك نعتبرها غير مباشرة وقد يستهلكها مباشرة، ونعتبرها رغم ذلك غير مباشرة . ومن ذلك فرض ضريبة على ربح التاجر فهى مباشرة، ولكن ينقل عبأها على سعر السلعة . وبهذا ينقل عبأها على المستهلك فتكون غير مباشرة .

## ٣ - معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة :

الضريبة المباشرة وفقاً لهذا المعيار هى التى تفرض على عناصر تتميز بقدر من الثبات والاستقرار لدى المكلف، كالوجود بالنسبة لضريبة الرؤوس والملكية بالنسبة للضرائب العقارية، وممارسة المهنة بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، والعمل بالنسبة للضريبة على المرتبات والأجور .

أما الضرائب غير المباشرة فإنها تفرض على أفعال عارضة أو تصرفات متقطعة يقوم بها المكلف عند الاستهلاك أو التداول، ومن ثم فإن الضرائب المباشرة تفرض على الثروة والدخل، أما الضرائب غير المباشرة فتفرض على استعمالها أى على الاستهلاك والتداول . وهذا لا يستقيم مع بعض أنواع الضرائب كضريبة التركات، لأنها إن كانت كبيرة كانت على الثروة، أى مباشرة، وإن كانت صغيرة كانت على التداول، أى غير مباشرة بانتقال الملكية، فضلاً عن أن انتقال التركة بالوفاة تفقدها صفة الثبات .

ويتضح من ذلك كله صعوبة الوصول إلى معيار دقيق للترقية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

رغم ذلك، فإن كثيراً من الدول أخذت تقسم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة كإنجلترا وفرنسا ومصر.

### أولاً: مزايا وعيوب الضرائب المباشرة:

يدافع أنصار الضرائب المباشرة عنها ويرون أنها تتصف بالمميزات الآتية بياناً:

١ - ثبات حصيلتها: لأن الضرائب المباشرة تفرض على عناصر ثابتة نسبياً للملكية وتقع على مراكز مالية قائمة على عناصر ليست سريعة التغيير، ومثال ذلك الدخول الناتجة عن الملكية الزراعية فهي تقدر وفقاً للقيمة الإيجارية، أو تعتمد على عقود لا تتغير لفترة طويلة، عكس الضرائب غير المباشرة التي تتردد حصيلتها تبع الرواج والكساد.

٢ - المساواة في توزيع الأعباء المالية: إذ يمكن التدرج في سعرها تبعاً لتفاوت يسار المكلفين، كما يمكن أن يراعى في تحصيلها ظروف الممول الشخصية. أما الضرائب غير المباشرة فلا يمكن تدرج سعرها، أو مراعاة الظروف الصعبة فيها، لأنها تفرض على أفعال أو تصرفات لا يمكن التمييز فيها بين غنى وفقير، ومن ثم يكون عبؤها أشد على أصحاب الدخول الصغيرة منه على أصحاب الدخول الكبيرة، خاصة إذا فرضت على مواد الاستهلاك شائعة الاستعمال لتأتي بحصيلة وفيرة.

٣ - انخفاض نفقات جبايتها: ذلك أنها تفرض على عناصر تعرفها الإدارة المالية سلفاً، ومن ثم فهي لا تحتاج إلى الكثيرين من الموظفين لتقدير مراكز الأفراد وربط الضريبة عليهم.

غير أن هذا القول لا يصدق على جميع الضرائب المباشرة، فالضريبة التصاعدية على الدخل تتطلب عدداً من الموظفين الأكفاء لتعدد أنظمة هذه الضريبة.

٤ - إشعار الأفراد بمسألتهم في تحمل الأعباء المالية للدولة: إذ هي تدفع بطريقة محسوسة مما يحفز الأفراد على الاشتراك في النشاط السياسي للدولة، ومراعاة الدقة في اختيار نوابهم للمجالس السياسية الذين يوثق بكفاءتهم في مراقبة الحكومة،

وخطالبتها باتباع سياسة مالية رشيدة تتفق مع المصلحة العامة ومصالح الجمهور المواطنين .

عيوب الضرائب المباشرة: يمكن تلخيص هذه العيوب في أنها:  
تشعر الفرد بعبئها مما يحمله عند ارتفاع سعرها إلى محاولة التهرب منها.

ثانياً: مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة:

تميز الضرائب غير المباشرة بعدة أمور أهمها فيما يلي:

١ - سهولة جبايتها: إذ أن الممول لا يشعر بها ولا تضايقه، لأنها تندمج في ثمن السلعة التي يشتريها أو الخدمة التي يحصل عليها، ومن ثم فهو لا يسعى إلى التهرب منها، كما هي الحال في الضرائب المباشرة، التي يشعر الممول بثقلها وخاصة إذا كان سعرها مرتفعاً.

٢ - وفرة حصيلتها: ومرجع ذلك إلى أن هذه الضرائب تصيب جميع المكلفين حتى ذوى الدخول الصغيرة، فضلاً عن اتساع نطاقها بحيث تشمل الإنتاج والاستهلاك دون التفرقة في المرونة بين السلع الضرورية ذات المرونة القليلة والسلع الكمالية ذات المرونة الكبيرة، وما يترتب على الحصيلة إذا زادت قيمة الضريبة.

٣ - لا يشعر بها الممولون لأنهم يدفعونها دون إدراك واع بعبئها، حيث تتصل بتداول السلع والخدمات الاستهلاكية.

أما عيوب الضرائب غير المباشرة:

فيمكن إيضاحها على النحو التالي:

١ - كثرة نفقات جبايتها ومضايقتها لحركة الإنتاج والتداول: إذ هي تنصب على تداول واستهلاك الأموال، مما يتطلب فرض رقابة شديدة على الصناع والتجار، ومن ثم فإنها تحمل الكثير من المضايقات لجمهور المنتجين الذين تجبى منهم الضريبة منعاً لتهربهم منها مما يترتب عليه في النهاية عرقلة حركة النشاط الاقتصادي.

٢ - عدم ثبات حصيلتها: وذلك لأن حصيلة هذه الضرائب تتغير تغيراً كبيراً تبعاً للتطورات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على تداول واستهلاك الأموال، ومن ثم يصعب التنبؤ سلفاً بحصيلة الضرائب غير المباشرة.

٣ - شدة وطأتها على ذوى الدخول الصغيرة :

ويعتبر هذا بمثابة العيب الرئيسى للضرائب غير المباشرة، ذلك أنها تفرض على السلع الضرورية أو ذات الاستهلاك اليومي المتكرر، ومن الطبيعي أن نسبة الضريبة التي يدفعها أصحاب الدخول الصغيرة لقاء الحصول على الضروريات - بالقياس إلى دخولهم - تعتبر أضعاف نسبتها إلى دخول الطبقات الموسرة .

وعلى ذلك تكون الضرائب غير المباشرة متدرجة تدرجاً عكسياً مع مقدرة الممول، أى أن العبء فيها يزداد كلما نقص الدخل وتناقص كلما زاد الدخل .

والحقيقة أنه في ظل غياب نظام الزكاة نجد أن الأغنياء من مصلحتهم تطبيق الضرائب الغير مباشرة لوقوعها على عاتق الفقراء، وتناسب كذلك البلاد المتخلفة، بعكس الضرائب المباشرة فإنها تناسب الفقراء ونجدها أكثر تطبيقاً في البلاد المتقدمة . وذلك إذا سلمت من التهرب .

## المبحث الثانى أنواع الضرائب

يرى علماء المالية حالياً الجمع بين المعايير المتقدمة للوصول إلى معيار يجمع الضرائب المتألفة في طبيعتها والمتشابهة في خصائصها في قسم واحد، ليسهل البحث والدراسة فيقسمون الضرائب إلى :

- ١ - ضرائب الدخل .
- ٢ - ضرائب على الثروة .
- ٣ - ضرائب على التداول والاستهلاك .

### ١ - ضرائب الدخل :

من المعروف أن مصدر الدخل قد يكون مادياً وقد يكون بشرياً أو هما معاً . فالمدى هورأس المال عقاراً كان أو منقولاً، والثانى هو العمل يدوياً كان أم عقلياً

وتعريف الدخل يتردد بين نظريتين:

نظرية المصدر (أو الاستغلال):

وأهم ما يميزها أن يكون من مصدر قابل للبقاء يؤخذ بصفة دورية وبقدر الصافي المتحقق فعلاً.

نظرية الإثراء (أو زيادة القيمة):

وأهم ما يميزها أن الدخل يحسب بحصر روة الممول بين تاريخين، فهي الزيادة الصافية لثروة الممول في زمن معين.

ومن هنا نستطيع أن نميز في هذا الصدد بين نوعين رئيسيين:

أ - الضريبة النوعية على فروع الدخل.

ب - الضريبة العامة على مجموع الدخل.

أ - الضريبة النوعية على فروع الدخل:

ويؤدى ذلك إلى تقسيم الدخل إلى أقسام مختلفة حسب مصادره، ثم فرض ضريبة على كسب العمل وضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة على المهن الحرة... الخ. فليس هناك حد معين لتنوع هذه الضرائب. وهذا الأسلوب، مع أنه يحد من التهرب الضريبي، إلا أنه قد يكرر العبء على الإيراد. فضريبة الأرباح التجارية والصناعية يعاد أخذها على أرباح الأسهم، ولا تنال مركز الممول في مجموعه.

ب - الضريبة العامة على الدخل:

والمقصود بذلك فرض ضريبة واحدة على مجموع الدخل الناتج من جميع المصادر، وهذا الأسلوب أيسر للممول وللدولة في تحصيل الضريبة.

وتتميز هذه الوسيلة بأنها تقدر مركز الممول في مجموعه.

كما يمكن في ظلها إعفاء حد أدنى للمعيشة وخصم الأعباء العائلية من الدخول التى تفرض عليها الضرائب، إلا أن هذا الأسلوب لا يميز بين أنواع الدخول في عبء الضريبة، كما أن إمكانية التهرب منه يحرم الدولة من مصدر رئيسى للإيراد.

وتجمع الظم الضريبية في بعض الدول، كجمهورية مصر العربية، بين هدين النوعين من الضريبة على الدخل، فتفرض ضريبة على فروع الدخل يراعى فيها التمييز بين فروع الدخل المختلفة، ثم تفرض ضريبة إجمالية على مجموع الدخل يراعى فيها تحقيق العدالة الضريبية.

## ٢ - الضرائب على الثروة:

الثروة هي قيمة ما يمتلكه الفرد في لحظة معينة من عقار أو منقول، فهي صافي مركز الممول المالى. وهي بمصطلح المحاسبة فائض الأصول بعد طرح الخصوم من الأصول في لحظة معينة، أو الفرق بين مجموع حقوقه ومجموع التزاماته في وقت ما، مقدرة بالنقود. وهذا يختلف عن مصطلح رأس المال بمفهومه الاقتصادي. وإذا كان الدخل يقدر خلال فترة معينة فهو تيار، فإن رأس المال يقدر في وقت ما فهو رصيد.

وتعرف الضرائب العقارية من قديم، وفرضت ضرائب على العقارات خصوصاً الأراضى الزراعية، إلا أنها لم تكن تنال الثروة، حيث تفرض بأسعار منخفضة تسمح للممول بدفعها من دخله. وقد تفرض على أحد عناصر الثروة أو على كافة عناصرها.

وقد لجأت الدول لفرض ضرائب رأس المال بعد الحرب العالمية باسم الضرائب الاستثنائية لامتناع أرباح الحروب، أو لإعادة توزيع الدخل، خصوصاً بعد الثورات، أو لامتناع الزيادات العفوية دون عمل. ولصعوبتها لا تؤخذ إلا عند البيع، إلا أنها كلها تخضع لظروف استثنائية، وليس لها صفة الدورية فسرعان ما تختفى.

وقد تفرض هذه الضريبة على الزيادة العفوية في الثروة، كالضريبة على الزيادة في قيمة العقارات لامتناع العمران مثلاً، فليس للمالك فضل في زيادتها وغالباً ما تفرض حين التصرف في العقار بالبيع.

وقد تفرض هذه الضريبة عند انتقال الثروة من شخص لآخر. والصورة الشائعة هي التصرف في الثروة العقارية، وأحياناً في الثروة المنقولة.

وهي تختلف عن رسوم نقل الملكية، وتفرض حين إجراء عملية التسجيل في الشهر العقارى. ومن صور ضرائب انتقال الثروة ضريبة التركات.

ويجذب بعض فقهاء المالية العامة الضريبة على رأس المال لما يلي:

١ - الضريبة على رأس المال خير وسيلة يمكن الالتجاء إليها لمصادرة جزء من الثروة المكتسبة، ومن ثم تقليل التفاوت بين الطبقات.

٢ - الضريبة على رأس المال أقدر على إصابة بعض عناصر الثروة التجارية المحفقة بارتفاع الأسعار لأسباب ريعية كأراضى البناء مثلاً عند مقاول يتاجر فيها.

٣ - إن فرض الضريبة على رأس المال غير المستثمر يدفع الأفراد إلى محاولة استثمار رؤوس أموالهم حتى لا تكلها الضريبة.

٤ - إن فرض ضريبة واحدة على رأس المال أفضل من فرض ضرائب متعددة يتحمل عبأها في النهاية رأس المال<sup>(٩)</sup>.

### الضريبة على التركات:

تعد الضريبة على التركات من أهم الضرائب المفروضة على رأس المال والتي تقتطع جزء منه.

ومن الناحية المالية، تعتبر ضريبة التركات وسيلة سهلة للحصول على إيرادات للخزانة العامة، ذلك أن الوارث الذى يتلقى نصيبه عن طريق الإرث، يتحمل الضريبة في سر.

ويدافع عنها من الناحية الاجتماعية بأن ضريبة التركات تعمل على تقليل التفاوت بين الطبقات، كما أنها تخلق جواً من تكافؤ الفرص بين المواطنين، إلا أنها والحق يقال: قاتلة للادخار، آكلة لأموال الناس بالباطل.

وتأخذ الضريبة على التركات من الناحية التطبيقية أشكالاً مختلفة فقد تفرض على مجموع التركة، أو على حصة كل وارث على حدة، أو تفرض على مجموع التركة أولاً، ثم على حصة كل وارث بعد ذلك.

(٩) اقتصاديات المالية العامة - د / على لطفى ص ١٤٣.

### أ - الضريبة على مجموع التركة:

وتفرض الضريبة في هذه الحالة على القيمة الصافية لكافة أعيان التركة، إذ تقوم جميع مفردات التركة ثم تخصم منها الديون وتفرض الضريبة بعد ذلك على صافي القيمة قبل توزيع التركة على الورثة.

### ب - الضريبة على نصيب الورثة (رسم الأيلولة):

تفرض للضريبة في هذه الحالة على حصة كل وارث بعد توزيع التركة. ويتيح هذا النوع من ضريبة التركات رعاية الظروف الشخصية للممول، ومن ثم تتمكن الإدارة المالية من تنويع السعر وتقرير الإعفاءات تبعاً لقيمة نصيب الوارث، ذلك إذا كانت مجرد رسم يثبت حقوق الورثة، أما إذا تحولت إلى ضريبة تشارك الحكومة فيها الورثة فهذا ظلم.

### ج - الضريبة المزدوجة للتركات:

في ظل هذا النظام يجتمع نوعان من ضرائب التركات المشار إليهما من قبل، ويرى «سلجمان» أن الضريبة على مجموع التركة تمثل ما يجب أن تدفعه الثروات الكبيرة إلى الدولة نظير مساهمة المجتمع والدولة في تكوينها، بينما تحصل الضريبة على نصيب كل وارث بسبب ما طرأ من زيادة على المقدرة الاقتصادية لكل منهم.

### ٣ - الضرائب على الاستهلاك:

تفرض هذه الضرائب على استعمال الدخل في الأغراض الاستهلاكية، وهي سهلة الإدارة صعبة التهرب قليلة التكاليف، إلا أن حصيلتها غير ثابتة لتأثرها بالأحوال الاقتصادية، كما أنها عشوائية لا يراعى فيها قدرة الممول. فالضرائب على السلع الضرورية وافرة الحصيلة، إلا أنها تمس الفقراء، والضرائب على السلع الكمالية قليلة الحصيلة وإن أصابت الأغنياء. وتنقسم إلى:

أ - ضرائب الاستهلاك على بعض أنواع معينة من السلع.

ب - ضريبة عامة على الاستهلاك في مجموعه.

## أ - ضرائب الاستهلاك المفروضة على أنواع معينة من السلع :

تحاول الدولة حين فرضها هذه الضرائب، أن توفق بين اعتبار العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي تقضى بعدم فرض ضريبة على السلع الضرورية، والاعتبار المالى الذى يتطلب فرض ضريبة على السلع الشائعة الاستعمال لتأتى بحصيلة وافرة. وتعتمد الدولة عادة إلى فرض ضرائب الاستهلاك على سلع شائعة، ولكنها ليست من الضروريات.

ويمكن فرض ضرائب الاستهلاك بوسائل متعددة أهمها:

### ١ - ضرائب الإنتاج :

وتسمى عادة رسوم الإنتاج ولكنها تعد ضرائب من الناحية العلمية ولها عدة صور:

١ - ضريبة على مرحلة واحدة عندما يتم صنعها، أو عند تداولها عند تاجر الجملة والتجزئة، أو عند استهلاكها كتيار الكهرباء.

٢ - ضريبة تراكمية وهى تفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج، سواء مرحلة الخامات أو المصنعات أو الخامات أو البيع أو الاستهلاك. مثال ذلك أخذها على رقم أعمال كل منتج.

٣ - ضريبة على القيمة المضافة، وهى لا تؤخذ على القيمة الإجمالية بل القيمة التى تضاف فى كل مرحلة.

وفى هذه الحالة يدفع المنتجون هذه الضريبة، ثم يعمدون إلى إلقاء عبئها على المستهلكين بتعليقها على ثمن السلعة.

### ٢ - ضرائب المبيعات :

وهى تفرض على مبيعات السلع والخدمات، ولها تطبيقات فى جميع الدول الأوروبية. وقد تعفى بعض السلع كالمواد الغذائية الأساسية أو المواد اللازمة لصناعة معينة.

### ٣ - الضرائب الجمركية :

تعتبر الضرائب الجمركية أهم ضرائب الاستهلاك، وتفرض على السلع عند تحطيمها الحدود إما مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه .

وإلى جانب الغرض المالى يمكن أن تهدف الضرائب الجمركية إلى عرقلة دخول بعض السلع الأجنبية حماية للإنتاج الوطنى .  
الضرائب الجمركية إما أن تكون قيمة أو نوعية .

**فالضريبة القيمة :** عبارة عن نسبة مئوية من قيمة السلعة، ومثلها أن تفرض ضريبة جمركية مقدارها ١٠٪ من ثمن المنسوجات القطنية . ويتميز هذا النوع من الضريبة الجمركية بمرونته وازدياد حصيلته بارتفاع أسعار السلع، ولكنه منتقد لكونه نظاماً معقداً يتطلب نفقات جباية مرتفعة واستعانة بالخبراء، مما يثير النزاع الدائم بين المستوردين ورجال الجمارك .

أما الضريبة النوعية : فهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السعة بأن تحصل ثلاثة قروش على المتر من المنسوجات القطنية .

ويتميز هذا النوع من الضريبة الجمركية بسهولته من حيث الجباية ويعيبه عدم العدالة، لأن معدل الضريبة يكون أكثر ارتفاعاً على السلع الرخيصة منه على السلع الغالية .

ولا تقتصر الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات، بل كانت تفرض على التجارة العابرة (الترانزيت)، غير أن معظم الدول أعفت هذه البضائع العابرة من الضرائب لعدم منافستها البضائع الوطنية من ناحية، وتشجيعها لهذا النوع من التجارة من ناحية أخرى .

وسعيًا وراء تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية توسعت الدول فى الإعفاء من الضرائب الجمركية، ومن بين ذلك ما يلي :

## ١ - نظام استرداد الضريبة الجمركية (الدروباك):

ويقضى هذا النظام برد كل أو بعض الرسوم الجمركية التي حصلت على المواد الأولية المستعملة لتصنيع السلعة، وذلك عند إعادة تصديرها ومثالها رد ضريبة الدخان إلى مصدرى السجائر .

## ٢ - نظام الإعفاء المؤقت:

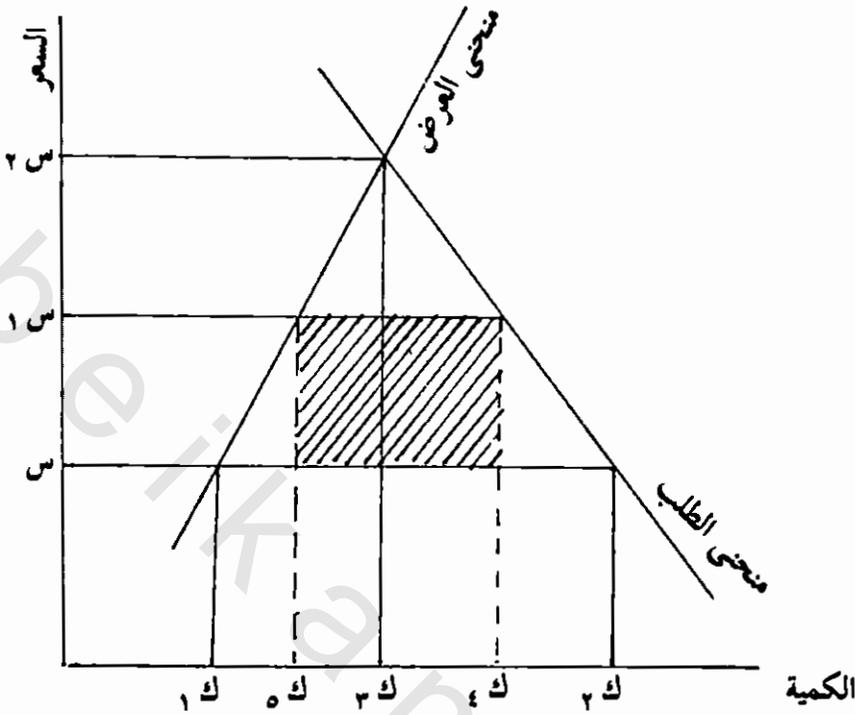
ويقضى هذا النظام بإعفاء بعض المواد المستوردة من الخارج من الضريبة الجمركية، على اعتبار أنها لم تستورد بقصد الاستهلاك المحلي، وإنما لإتمام صنعها وإعادة تصديرها. ويشترط لذلك أن يعاد تصدير هذه المواد بعد إتمام صنعها في خلال فترة معينة.

## ٣ - نظام المناطق الحرة:

وهي أجزاء من الدولة تعتبر خارج إقليمها من الناحية الجمركية، وفيها يتم تداول السلع الأجنبية دون قيد، ويمكن تحويلها صناعياً، وفي ذلك فائدة محققة لتشجيع الصناعات الوطنية الحرة، إلا أنها تصبح ضارة إذا كانت وسيلة لاستيراد السلع الكمالية والتهرب.

ويتبين أثر الضرائب الجمركية على استيراد السلعة وعرضها بالداخل بالرسم البياني التالي:

فإذا كان السعر  $s$  فالكمية المعروضة محلياً  $s_1$  بينما الطلب  $s_2$ ، وهذه الثغرة بين  $s_1$ ،  $s_2$  تسدد بالاستيراد، هذا إذا كان لها سوق حر دون ضرائب جمركية.



فإذا أرادت الدولة أن تكتفى بالسوق المحلي وتمنع استيراد السلعة، فإنها تفرض عليها ضريبة جمركية من س إلى 2س، حيث يمكن إنتاجها محلياً عند السعر س.

وإذا أرادت، الاستيراد بقدر فإنها تفرض ضريبة جمركية من س إلى 1س وتسد الثغرة بالاستيراد وهي طبعاً أقل من الثغرة عندما يكون السعر س، وليست مانعة كما عند السعر 2س، حيث الكمية المستوردة من ك إلى ك هـ.

ويمثل المربع المظلل إيراد الدولة من فرض الضريبة الجمركية وهو يختلف حسب مرونة الطلب ومقدار سعر الضريبة الجمركية.

#### ب - الضريبة العامة على الاستهلاك:

هي ضريبة على الدخل بعد استبعاد الادخار، ويمكن أن تحل محل الضريبة على الدخل. فالدخل لا يحدد وحده قدرة الشخص، وإنما يكون بعد إضافة الحقوق وسداد الالتزامات.

وتسرى هذه الضريبة على مجموع ما ينفقه الشخص في الاستهلاك عموماً دون تمييز بين السلع المختلفة، وذلك بمعرفة الإنفاق الشخصي خلال العام. ويتحصل الرقم بمعرفة الفرق بين ما اكتسبه خلال العام وما تبقى معه.

وهذه الضريبة قد تزيد الادخار وتقلل الاستهلاك، وهو أمر يساعد البلاد النامية ويمنع التضخم، ولكنها تضر اقتصاد الدول المتقدمة فتؤدي إلى الكساد وتخمس على البخل، كما يصعب حسابها وتقديرها.

وتتميز هذه الضريبة بغزارة إيرادها بسبب عموميتها، والممول لا يشعر بعثها لتفاهتها بجانب الثمن الذي يدفعه.

ولكن هذه الضريبة معيبة اقتصادياً لأنها تؤدي إلى رفع نفقات المعيشة نتيجة تعلقها على أسعار السلع المختلفة. وهي معوقة إدارياً لأنها تترك المجال لتدخل الإدارة ورقابتها مما يعرقل المعاملات.

ولم تثبت هذه الضريبة تطبيقاً ناجحاً إلى اليوم.

#### ٤ - الضرائب على تداول الأموال:

تفرض الضريبة على عمليات التداول على اعتبار أنها وسيلة من الوسائل الميسرة للحصول على إيراد للخزانة العامة، لأنها تجبي في وقت انتقال ملكية رؤوس الأموال أو القيام بعمليات مالية، حيث يكون الممول قادراً على الدفع.

#### أ - الضريبة على انتقال الملكية:

ومؤدى ذلك أن تداول بعض الثروات يتطلب تسجيل ملكيتها لمن انتقلت إليه نظير رسم تسجيل، كما هي الحال بالنسبة لتداول الأراضي الزراعية والعقارات المبنية. وتعتبر هذه رسوم بمدلول الكلمة إذا كانت نسبتها معتدلة متناسبة مع المنفعة التي يحصل عليها دافعها.

أما إذا ارتفعت فئات هذه الرسوم فإنها تنقلب إلى ضريبة على انتقال الملكية.

وتأسيساً على ذلك قيل بأن رسم الأيلولة على التركات يمكن اعتباره من الضرائب الخاصة بانتقال الملكية من المورث إلى الوارث إذا ارتفع عن التكاليف الحقيقية.

## ب - ضريبة الدمغة :

وتفرض هذه الضريبة على عمليات تداول الأموال التي تتم عن طريق الشيكات والكمبيالات والفواتير والعقود .

وتجبي الضريبة بطرق مختلفة، فقد تجبي عن صريق بيع العرائض المدموغة التي تدون عليها المحررات، وقد تحصل عن طريق ختم الأوراق العادية بخاتم خاص في إدارة الدمغة نظير دفع مبلغ معين، وقد تسدد عن طريق لصق طوابع دمغة .

ويحدد القانون أنواع المحررات التي يتحتم أن تدفع عنها ضريبة الدمغة، وفئات الضريبة المفروضة على كل من تلك الأنواع .

## المبحث الثالث

### الضرائب فى مصر

تمثل الضرائب الجانب الأكبر من موارد الدولة حيث تصل الإيرادات السيادية إلى ١١ مليار جنيه في موازنة ١٩٨٩/٨٨، وهي تمثل حوالى ٦٠٪ من الإيرادات الجارية . وحوالى ٣٠٪ من الإيرادات السيادية عبارة عن حصيلة ضرائب مباشرة، و ٥٠٪ ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك وضرائب جمركية .

والضرائب المباشرة تتضمن أيضاً الضريبة على المرتبات والأجور، ونحن نعلم أن حد الإعفاء في المرتبات ٨٠ جنهاً مصرياً شهرياً للمتزوج ويعول أولاداً حتى سنة ١٩٩٠ م وهو لا يتفق مع الواقع، لأن ضعف هذا المبلغ أصبح لا يكفى الأسرة الآن مع ظروف التضخم .

أما الضرائب غير المباشرة فمعروف أن عبأها يقع غالباً على الفئات محدودة الدخل، بينما الإعفاء في الضرائب الجمركية ينصب تحديداً على الأغنياء من المستثمرين . وبالتالي فإننا لو قمنا بعمل إحصائية كاملة لنظام الضرائب لوجدنا أنها، وعلى التحديد، تؤخذ من محدودى الدخل فى الأغلب الأعم، فى حين نجد أن من يعمل فى البلاد العربية مثلاً ويدخر ٤٠ - ٥٠ ألف دولار لا تسمه الضرائب أبداً، وأن الودائع التى فى البنوك لا تقترب منها الضرائب أيضاً . ونلاحظ أن نظام

الضرائب عندنا قائم على وعاء الدخل وليس الثروة رغم أن حجم الودائع بالبنوك قد تعدى الـ ٥٠ مليار جنيه ١٩٨٩ وعندنا أيضاً عنصر هام غائب في النظام الضريبي في مصر ألا وهو الزرع والثمار حيث لا توجد عليها ضرائب عموماً ولا يشذ عن ذلك سوى الحاصلات البستانية، وباستثناء ذلك يكتفى بتحصيل ١٤٪ من القيمة الإيجارية على مالك الأرض الزراعية كضريبة أطيان... وبالرغم من أن الناتج الزراعي يمثل ٢٠٪ من حجم الناتج القومي.

ومن ناحية أخرى فإن الضريبة على الثروة والتي من الممكن أن يكون لها دور مؤثر في إعادة توزيع الدخل لا توجد عندنا سوى في ضريبة الأيلولة بعد إلغاء ضريبة التركات سنة ١٩٨٩ وهي ضريبة مهلهلة لأنها تؤخذ مرة عمرية.. بالإضافة إلى ضريبة الأرض الفضاء، ومحصلة كلاهما محدودة جداً بحيث لا تصل إلى ١٪ من الإيرادات السيادية ومن ثم فإن تأثيرها غير محسوس.

سلسلة تقارير مجلس الشورى  
الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة(\*\*\*\*)  
جدول حصيللة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في السنوات من  
١٩٧٤-٨٣-١٩٨٤

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	السنوات	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
أولاً: الضرائب المباشرة: الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وأرباح شركات الأموال: ضريبة إيرادات رؤس الأموال المنقولة		١١٦,٣	١٢٨,٣	١٧٨,١	٤٨٢,١	١١١,٢	٢٠٧,٢	١٣٢,٢	٩٢,٣	٦٠,٨	١٢,٣
ضريبة أرباح تجارة وصناعية		٢٨٦,١	٣١٧,٣	٩٢٨,٧	٨١٩,٣	٤٠٤,٣	٢٧٣,٢	٢٠١,٤	١٤٨,٢	١١٢,٢	١٢,٢
الضريبة على المرتبات		٧٥,٣	٥١,٢	٤٥,٢	٤٤,٢	٣٩,٨	٣٩,٢	٤٦,٣	٤١,٨	٣٦,١	٢٩,٣
الضريبة على المهن الحرة		١٩,٦	١٦,٤	١٣,٤	٨,١	٧,٢	٧,٢	٥,٣	٣,٢	٢,٢	١,٨
الضريبة على الدخل		٣٣,١	٢٤,٢	١٣,٨	١٤,٣	٧,٢	٧,٣	٤,٢	٤,٨	١,٨	١,٨
الضريبة على أرباح شركات الأموال		١٠٥,٣	١٢٢,٣	١٤٦,١	—	—	—	—	—	—	—
جسلة		١٦١٤,٦	١٨٨٠,٦	١٥٠٦,٦	١٤٢٤,٦	٦٥٠,٦	٥٢٢,٦	٢٨٨,٦	٢٨٨,٣	٢٠٤,٦	١٦,٣
الضرائب والرسوم على التركات		١٤,٦	١١,٨	٤,٦	٧,٢	٥,١	٤,١	٣,٨	٣,٦	٢,٦	٢,٢
الضرائب والرسوم العقارية		٤٢,٣	٥٢,٣	٦٢,٦	٦٤,٦	٧٧,٦	٦٣,٦	٦١,٢	٦١,٦	٦١,١	٦٣,٦
الإتاوات		٧٤,٦	٧١,٢	٧٤,٦	٦٦,٢	٤٤,٦	٣٩,٦	٣٣,٢	٢٥,١	١٥,١	١,٢
ضريبة جهاد مباشرة		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة الضرائب المباشرة		١٧٤٦,٦	٢٠١٩,٦	١٧٣٧,٨	١٦٤٤,٦	٧٧٦,٦	٦١٢,٦	٤٥٧,٦	٢٤٨,٦	٢٥٤,٣	٢٠٤,٦
ثانياً: الضرائب غير المباشرة: ضرائب ورسوم جمركية		١١٢,٣	١١٤,٢	١٥٣,٢	١٣١,٦	٩٠,٣	٧١,٦	٥٨,٢	٤٦,٦	٣٩,٨	٢٣,٦
ضرائب على الاستهلاك		١٢,٢	١١٩,٦	٨١,٢	٦٤,٦	٥٢,٦	٣٤,٧	٢٠,٢	٢٢,٦	٢١,١	١٨,٣

(٥) بعد استبعاد ضرائب التضامن الاجتماعي وقيمتها ٢٠,٢ مليون جنيه .

(٥٥) بدأ فصل الضريبة على أرباح شركات الأموال اعتباراً من العام المالي ١٩٨٢/٨١ ، وتم الفصل الفعلي

١٩٨٣/٨٢ .

(٥٥٥) تم تعديل بداية السنة المالية اعتباراً من عام ١٩٨١/٨٠ ولا يتضمن البيان الفترة من ١/١/١٩٨٠ إلى

١٩٨٠/٦/٣٠ .

(٥٥٥٥) تقرير رقم ١٣ دار الشعب .

البيان										السنوات
١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	
٤٥,٧	٤٢,٢	٦٥,٨	٣٦,٣	٩٩,٢	١٣٤,٣	١١٧,٨	٢٣٦,١	٢٥٤,٤	٢٠٨,١	ضرائب الدمغة
٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٨	رسوم وضرائب على الأقطان
-	-	٦,٣	١٧,٢	١٧,٤	١١,٣	٤٥,٥	٢٨,٦	٤٤,١	٤١,٥	رسوم دعم
-	-	-	-	١٤,٥	٢,٨	٦٦,٧	٨٩,٢	١١,٧	-	رسوم استيراد وحق تصدير
٢,٣	٢,٥	٢,١	٦,٣	١٢,١	٤٣,٧	٦٧,٣	٧٥,٣	٧,٣	٧٣,٣	أخرى
-	-	-	-	-	-	٣٦,٣	-	-	-	ضريبة جهاد (غير مباشرة)
-	-	-	-	١١٧,٤	-	-	-	-	-	فروق أسعار رسمية وتشجيعية
٤١٧,٣	٣٧٨,٤	٨٠٤,٦	٩١٣,٥	١٣٩٦,٤	١٦٣٩,٥	٢٤٣٢,٧	١٨٢١,٠	٣٢٢٣,٤	٣٦٦١,١	جملة الضرائب غير المباشرة
١٧٧,٨	١٣٣,٦	١١٤٣,٢	١٤٥,٠	٢٠٠,٣	٢٤٣٣,٦	٤٠٤٦,٨	٤٤٥٨,٨	٥٢٤,٣	٤٤,٨	جملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة

جدول يبين الأهمية النسبية لأنواع الضرائب المباشرة إلى مجملتها وأنواع الضرائب غير المباشرة إلى مجملتها في السنوات ١٩٧٤ حتى ٨٣-١٩٨٤

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	السنوات	البيان
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪		أولاً الضرائب المباشرة:
											الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وأرباح شركات الأموال:
١٦	١٦	١٥	١٦	١٦	١٨	١١,٨	١٠,٥	١٥	١٧		ضريبة إيرادات رؤس الأموال المنقولة
١٣	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١٣,١	١١,٥	١١,٥	١٢,٥	١١	١٥		ضريبة أرباح تجارية وصناعية
١٣	١٨	١٥	١٥	١٥	١١	١١	١١	١٣	١٤		الضريبة على المرتبات
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		الضريبة على المهن الحرة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		الضريبة على الدخل
-	-	-	-	-	-	-	٠	٢,٥	١١,٥		الضريبة على أرباح شركات الأموال
											جملة
٢٣,٥	٢١,٨	٢٥,٥	٢١,٨	٢١,٥	٢١,٥	٢٥,٢	٢٣,٥	٢٥,٨	٢١,١		الضرائب والرسم على التركات
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		الضرائب والرسم العقارية
١,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٨	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥		الإتاوات
١,٥	١,٢	١,٢	١,٢	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	-	-		ضريبة جهاد مباشرة
-	-	-	-	-	٢,٥	٢,٥	١,٨	-	-		جملة الضرائب المباشرة
١,٥	٢٧,٢	٢,٢	٢٣,٥	٢,٥	٢٣,٢	٤,٢	٢٨,١	٢٨,٥	٢٣,٢		ثانياً، الضرائب غير المباشرة:
٢٤,٥	٤٢,١	٤,٥	٤,٢	٣١,٢	٢٧,٢	٣٣,٨	٢٤,٥	٢٣,٥	٢٤,٥		ضرائب ورسوم جمركية
٢٣,٥	٢٣,٢	٢٣,١	٢,٢	١٦,٢	١١,٥	١٦,٤	١٧,٨	٢٤,٨	٢٤,١		ضرائب على الاستهلاك
١,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٥	٤,١	٤,٥	٤,٨	٤,٥		ضرائب الدمغة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		رسوم وضرائب على الأقطان
-	-	٠	١,٢	٠	٠	١,٤	٠	٠	٠		رسوم دعم
-	-	-	-	٠	٠	١,٢	-	٢,٥	-		رسوم استيراد وحق تصدير
٠	٠	٠	٠	٠	١,٨	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤		أخرى
-	-	-	-	-	-	٠	-	-	-		ضريبة جهاد (غير مباشرة)
-	-	-	-	١,٨	-	-	-	-	-		فروق أسعار رسمية وتشجيعية
											جملة الضرائب غير المباشرة
٢٥,٥	٢١,٨	١١,٨	١٦,٥	١٦,٥	١٧,٢	٤١,١	١١,٥	١١,٥	٢٣,٢		جملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		جملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة

جدول يبين الأهمية النسبية لأنواع الضرائب المباشرة إلى مجملتها وأنواع الضرائب غير المباشرة إلى مجملتها في السنوات ١٩٧٤ حتى ٨٣-١٩٨٤

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	السنوات	البيان
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%		اهلاء الضرائب المباشرة:
٢٠,٢	٢٤,٥	٢٦,٨	٢٨,٩	٣٣,٨	٢٤,٥	٢٦,١	٢٧,٥	٦,٨	٨,٤		الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وأرباح شركات الأموال:
											ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
٣٦,٧	٤٤,٣	٤٦,٥	٤٤,١	٤٤,٧	٥٠,٨	٥٢,٥	٥٢,٤	١٥,٧	١٦,٤		ضريبة أرباح تجارية وصناعية
١٠,١	١٠,١	١٢,٥	١٠,١	٦,٤	٥,٥	٢,٨	٢,٥	٢,١	٢,٥		الضريبة على المرتبات
-٨	-٨	-٨	-٨	-٨	١,٥	-٨	-٨	-٨	١,١		الضريبة على المهن الحرة
-٨	-٧	-٨	١,٥	١,١	-٨	-٨	١,٥	١,١	١,١		الضريبة على الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-٨	١٦,١	٠,٢		الضريبة على أرباح شركات الأموال
٧٧,٧	٨٠,٥	٨٧,٧	٨٥,٥	٨٦,١	٨١,٧	٨٦,١	٨٦,١	١٢,٢	١٢,٤		جملة
١,٢	١,٥	١,٥	-٨	-٧	-٦	-٥	-٥	-٦	-٨		الضرائب والرسوم على التركات
١١,٤	١١,٢	١١	٦,٨	٦,٥	٦,٥	٢,٨	٢,٢	٢,١	٢,٥		الضرائب والرسوم العقارية
٤,٥	٦	٧,٢	٧,٢	٦,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٢	٣,٥	٣,٥		الإتاوات
-	-	-	-	-	٦,١	٥,٥	٤,١	-	-		ضريبة جهاد مباشرة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		جملة الضرائب المباشرة
											ثانياً: الضرائب غير المباشرة:
٤,٥	١٨,٨	١٧,١	١١,٢	١٢,٥	١٤,٢	١٤,١	١٤,٨	١٤,٥	١٢,٢		ضرائب ورسوم جمركية
٢٦,١	٢٦,١	٢٢,٢	٢٠,٥	١٢,٢	٢١,١	١٧,٨	١٨,٨	٢٧,١	٣١,١		ضرائب على الاستهلاك
١,٨	٧,٢	٨,٢	٧,٢	٧,١	٨,٢	٧,٥	٨,٥	٧,٨	٤,٥		ضرائب الدمغة
-٨	-٤	-٢	-٢	-٢	-٢	-٨	-٨	-٨	-٨		رسوم وضرائب على الأقطان
-	-	-٧	١,٢	١,٢	١,٢	٢,٢	١,٥	١,٤	١,٤		رسوم دعم
-	-	-	-	١,١	-٢	٢,٨	٢,١	-٢	-		رسوم استيراد وحق تصدير
-٥	-٤	-٤	-٨	-٨	١,٢	٢,٨	٢,١	٢,٢	٢,١		أخرى
-	-	-	-	-	-	١,٥	-	-	-		ضريبة جهاد (غير مباشرة)
-	-	-	-	١٤,١	-	-	-	-	-		فروق أسعار رسمية وتشجيعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		جملة الضرائب غير المباشرة

ويبين الجدول التالي إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة  
في السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (\*)

الإيرادات السيادية	١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٩١	١٩٩٠/٩١
	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	فعلي	ربط	ربط
ضرائب دخل	٢,٩٤٦	٢,٨٣٥	٢,٩٠٨	٢,٨١٤	٤,٢٤٩	٣,٣٠٠	٤,٦٨٩	٤,٢٠٠	٥,٧٣٠	٧,٩١٥
الجمارك	٣,٠٩٤	١,٨٠٨	٢,٦٤٠	١,٩٢٩	٣,٠٤٠	٢,٣٧٦	٣,٢٢٠	٢,٨٣٨	٣,٦٠٠	٣,٧٨
الضرائب على الاستهلاك	١,٦٠٠	١,٤٨٩	٢,١٣٤	١,٧٢٢	٢,٣٦٤	١,٩٨٤	٢,١٧٤	٢,٤٠٣	٣,٩٢٠	٤,٣٠٠
الجملة	٨,٤٧٦	٦,٩٠٧	٩,١٢٤	٦,٤٦٥	١٠,٦٥٣	٧,٦٦١	١١,٠٦٣	١٠,٤٤١	١٣,٢٥٠	١٥,٨٩٠

تحليل الجداول :

من الجداول السابقة يمكن استنتاج ما يلي :

أولاً: تمثل الضرائب والرسوم السلعية المجموعة الرئيسية من حيث وزنها النسبي من بين المجموعات الأخرى للإيرادات الضريبية. إلا أن وزنها لم يكن ثابتاً بل متغيراً من عام لآخر. فقد كان وزنها النسبي ٦٩,٤٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية سنة ١٩٧٧، ثم في عام ١٩٨٤/٨٣ كان وزنها النسبي ٦٧,٧٪، وفي عام ٨٨، ١٩٨٩ كان وزنها النسبي ٥٥,٥٪.

(\*) تقرير البنك المركزي ١٩٨٨/٨٧.

تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامي ١٩٨٧/٨٦.

تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع موازنة ١٩٨٩/٨٨.

البيان الإحصائي عن مشروع موازنة ١٩٩١/٩٠ ص ٤٥ وزارة المالية لاحظ أن ارتفاع الإيراد نتج جانب هام منه من ارتفاع سعر البنك المركزي إلى ٢٠٠ قرش.

أما فيما يتعلق بمكونات هذه المجموعة. فنجد أن الجمارك تمثل بقدر الأكبر من هذه المجموعة، حيث كان وزنها النسبي ٣٤,٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام ١٩٧٤، ثم وصل إلى ٣٥,٤٪ عام ١٩٨٤/٨٣ و ٣٠٪ في عام ١٩٨٩/٨٨. يليها ضرائب الاستهلاك فقد كان عام ١٩٧٤ وزنها النسبي ٢٧,٥٪ وفي عام ١٩٨٤/٨٣ كان وزنها النسبي ٢٤,١٪، ٢٥,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨.

**ثانياً:** وتأتى الضريبة على الدخل (مباشرة) في المرتبة الثانية بعد الضرائب والرسوم السلعية، حيث ان إيراداتها بلغت ٢٣,٨٪ من جملة الإيرادات الضريبية عام ١٩٧٤، ثم أخذت هذه الإيرادات في التزايد بعد ذلك حتى وصلت إلى ٢٩,٩٪ عام ١٩٨٤/٨٣. ثم وصلت إلى ٤٤,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨.

**ثالثاً:** وحصول الضرائب على المهن الحرة لم تزد بأى حال عن ٤٪ من جملة الإيرادات الضريبية في عام ١٩٨٤/٨٣. ومعنى هذا أن الجهاز الضريبي لم يكن كفاً في تحصيل الضرائب على المهن الحرة، وخاصة خلال فترة الانفتاح الاقتصادي حيث استطاع البعض تكوين ثروات ضخمة من دخولهم الكبيرة، وكان على الجهاز الضريبي أن يتتبع هذه الثروات وقت تحققها وحصرها ومحاسبه أصحابها ضريبياً.

**رابعاً:** أنه فيما يتعلق بضرائب الثروة تركت ورسوم عقارية، فوزنها النسبي في تدهور مستمر وقد وصل إلى ١٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية عام ١٩٨٤/٨٣. بعد أن كان ٥,٤٪ عام ١٩٧٤. ويرجع ذلك إلى تدهور الوزن النسبي لضريبة التركات ورسم الأيلولة.

وقد ألغيت ضريبتى التركات نهائياً عام ١٩٨٩، واكتفى بضريبة مخففة للأيلولة. بعد أن لوحظ ضالة حصيلتها وآثارها السلبية على الاستثمار ودفعتها الناس لتهرب أموالهم.

**خامساً:** أما ضريبة الأطيان الزراعية، فإن وزنها النسبي ضئيل للغاية وانعدم ابتداء من عام ١٩٨٣/٨٢.

وقد لاحظ الجهاز المركزى للمحاسبات في هذا الشأن ما يلى:

أ - التراخي في اتخاذ اجراءات تحصيل الضريبة وملحقاتها.

ب - منح إعفاءات وتخفيض فئة الضريبة بدون وجه حق.

ج - التراخي في اتمام إجراءات التقدير العام للأراضي الزراعية وتعديل الضريبي اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩،<sup>(١٠)</sup>.

أما بالنسبة لضريبة المباني فإن وزنها النسبي بدء في الانخفاض ابتداء من عام ١٩٧٥، ثم تلاشى ابتداء من عام ١٩٨٣/٨٢. وقد أشار الجهاز المركزي للمحاسبات بالنسبة لها ما يلي:

أ - «إغفال ربط الضريبة وملحقاتها على العقارات المستجدة أو أجزائها، وعدم تحصيل الغرامات المستحقة من مالكي بعض العقارات لعدم تقديمهم الإقرارات على الوجه المبين بالقانون» عن هذه المستجدات أو عند تعديل كيفية استغلال العقارات المملوكة لهم.

ب - التراخي في اتخاذ إجراءات ربط الضريبة على جانب من الوحدات السكنية التي تم تملكها لبعض المواطنين أو تلك المملوكة لوحدات القطاع العام.

ج - ربط الضريبة وملحقاتها بأقل مما يجب<sup>(١١)</sup>.

## المبحث الرابع سليات الضريبة

وقد تسبب النظام الضرائبي المعاصر في عديد من المشاكل.

فالفساد الاجتماعي بالتزوير وارشوة وفقدان الوازع الإيماني في دافع الضريبة قد تسبب مثلاً في أن هذه الضريبة تؤخذ مباشرة في الأجر والإيجار من منبعه، أي حين تسلمه ويمثل أصحاب هذه الدخول الغالبية العظمى من

(١٠) مجلس الشعب - تقرير لجنة المخططة والموازنة عن ختامي الموازنة العامة للدولة وحساب ختامي الهيئات الاقتصادية عن ١٩٨١/٨٠ ص ٢٥.

(١١) نفس المصدر ص ٤٤ - أثر المتغيرات المالية على توزيع الدخل القومي في مصر - حامد محمود مرسى أحمد ص ٥٢، ٥٤. رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة عين شمس سنة ١٩٨٨.

محدودى الدخل، بينما يستطيع المالى أن يهرب بربحه، عن طريق التزوير فى ميزانيته أو التهرب بصورة ما. وهنا لن يكون متحمل العبء إلا هؤلاء المحدودى الدخل.

### التهرب الضريبي:

هو محاولة الممول عدم دفع الضريبة كلها أو بعضها، وذلك للاستفادة من الثغرات التى توجد فى قانون الضرائب، أو لا يذكر الحقيقة فى إقراره الضرائبى.

يساعد على ذلك فقدان الوازع الأخلاقى عند الممول، أو عدم الاقتناع بصواب الضريبة أو أحقيتها، خصوصاً فى الأحوال السياسية المضطربة.

فهناك أربعة أسباب للتهرب:

أسباب أخلاقية، أسباب سياسية، أسباب اقتصادية، وأخيراً أسباب فنية.

وفىما يتعلق بالأسباب الأخلاقية نجد أن الوعى الضريبي يعتبر أقل تقدماً من الوعى القانونى، بمعنى أن الممول عندما يخالف القوانين الضريبية لا يشعر أنه يرتكب إثماً فى حق المجتمع كشعوره عندما يقتل أو يسرق غيره. والواقع أن احترام النظم الاجتماعية مرجعه ضمير الإنسان وأخلاقياته. ولا يتبع النظام الضريبي، إلى حد كبير بهذه الصفات. فالرغبة فى تشخيص العبء الضريبي، وكثرة التعديلات الضريبية، والتعارض بين مصلحة الخزانة العامة ومصلحة الممولين، كل ذلك يفقد النظام الضريبي الصفات التى تدفع المواطنين عادة إلى احترام التشريع.

ومن وجهة النظر السياسية نجد أن الفئة التي تحكم تحاول أن تلقى بأكثر جزء من العبء الضريبي على الفئات الأخرى مما يدفع هذه الأخيرة إلى مقاومة دفع الضرائب. كذلك يساهم شعور المواطنين بأن الدولة لا تنفق الأموال العامة في تحقيق الصالح العام في إضعاف وعيهم الضريبي ودفعهم إلى محاولة التهرب.

وبالمثل يساهم الموقف الاقتصادي للممول في تحديد موقفه من الضريبة. فكلما كان النفع الذي يعود عليه من التهرب كبيراً دفعه هذا إلى محاولة التهرب، ولهذا كلما زاد سعر الضريبة ازدادت محاولات التهرب. من ناحية أخرى تقل هذه المحاولات في فترات الرواج بعكس الحال في فترات الركود والكساد.

ويميز البعض بين ثلاثة أنواع من التهرب الضريبي:

١ - التهرب: وهو احتيال الممول ليتهرب من التزاماته الضريبية التي يفرضها القانون. ويحدث التهرب بوسائل متعددة. مثل إخفاء بعض البيانات، أو تقديم بيانات غير صحيحة، وتهريب البضائع للإفلات من الضرائب الجمركية، وهناك التلاعب المحاسبي الذي يتم عن طريق إدراج بعض نفقات الممول في بنود لا تفرض عليها الضريبة، أو محاولة إعطاء بعض التصرفات أوصافاً لا تنطبق عليها.

٢ - التجنب: ولا تدفع الضريبة هنا، وفي نفس الوقت لا يتضمن هذا الموقف خروجاً على القانون. وذلك بإفادة مما في القانون من نواحي القصور، وذلك بمساعدة الخبراء في القانون والمحاسبة.

ومن الصور السلوكية المتعلقة بالتجنب الضريبي المشاركة في التأثير على السلطة التشريعية والتشريع الضرائبي من خلال مساعدة جماعات الضغط والمصالح الخاصة لدفع الضرائب.

٣ - التأخر في الدفع: وفيه يحاول الممول الاستفادة قدر الإمكان بالسيولة، وتأخير الدفع هنا يحدث مع القدرة عليه أو للعجز عن الوفاء لنقص السيولة<sup>(١٢)</sup>.

(١٢) ألمالية العامة د. رياض الشيخ ص ٧٩، ٨٠.

ولقد أعلنت دراسة صدرت في واشنطن أن ٥٠ شركة أمريكية كبرى لم تسدد سنتا واحداً من الضرائب للحكومة الفيدرالية في الفترة بين عامي ١٩٨٤/٨١ بالرغم من تحقيقها أرباحاً تبلغ ٥٦ مليار دولار خلال هذه الفترة.

كما أوضحت الدراسة التي أصدرتها إحدى الجمعيات الخاصة التي تطلق على نفسها اسم « من أجل العدالة » أن هذه الشركات استردت رغم ذلك جزء من ضرائبها عن طريق تسهيلات ضريبية خاصة بشأن استهلاك القروض، والحصول على قروض الاستثمار<sup>(١٣)</sup>.

وفي العصر الحديث استرعت ظاهرة التهرب الضريبي اهتمام الرأي العام. فغلاف مجلة التايم في ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ يظهر ممولاً يخفي آلاف الدولارات خلف ظهره.. والعنوان الرئيسي الذي يقرأ (الغش الضريبي. من سيء لأسوأ). والغش الضريبي بطبيعته صعب القياس. ولقد قدرت مصلحة الدخل الداخلي أنه في سنة ١٩٨٦ ما بين ١٠٠ إلى ١٣٦ بليون من الدخل الخاضع للضريبة لم يدرج في عوائد الأفراد الضريبية<sup>(١٤)</sup>.

ونمو الاقتصاد السري المترب من الضرائب يسبب متاعب للمجتمع، إن أي إنسان إذا ارتكب مرة التهرب فإنه يجده بعد ذلك عادة تصل إلى درجة اعتبار الماهر فيها خبيراً. ثم إن هذا المتهرب سيكون في موقف تنافسي أفضل ممن لا يرتكب هذه الجريمة مما يدفع غيره إلى مجاراته خوفاً من أن يخرج من السوق أو يعلن إفلاسه. والأمانة صفة أخلاقية طيبة ومرغوب فيها لصالح الاقتصاد والمجتمع وتحتاج إلى وازع داخلي وألا يتطلب الأمر مزيد من الإجراءات والقوانين والموظفين لضبط المتهرين مما يرفع التكلفة ويجعل صيانة الأمانة بالسلطان غالية التكاليف<sup>(١٥)</sup>.

وفي مصر أشار الجهاز المركزي للمحاسبات إلى:

«استمرار ظاهرة التهرب الضريبي بين عدد كبير من ممولى الضرائب المختلفة مثل ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة والإيراد العام، وقد نوه الجهاز بأنه قد وجه نظر مصلحة الضرائب إلى ما تقدم، وطلب إليها ضرورة العناية بدراسة

(١٣) الشرق الأوسط ١٩٨٥/٨/٣٠.

(14) Public Finance. Harvey S. Rosen. Op cit. pp 322

(15) Ibid. pp. 328.

أسباب ظاهرة إغفال حصر ومحاسبة الممولين. وكذلك أشار الجهاز إلى تراخي مصلحة الضرائب في اتخاذ بعض إجراءات الحجر في سبيل تحصيل مستحقاتها، وكذلك إغفال تنفيذ أحكام بعض المحاكم الصادرة لصالح مصلحة الضرائب أو إغفال تسوية المركز الضريبي للممول - بعد إلغاء الربط القديم بموجب حكم قضائي - اعتباراً من تاريخ نشوء النزاع»<sup>(١٦)</sup>.

### نقل عبء الضريبة

إن الممول القانوني، وهو الملتزم قانوناً بدفع الضريبة، قد يعمل - من خلال قوى السوق - على نقل عبئها إلى شخص آخر والذي قد يسلك السبيل نفسه حتى تستقر الضريبة على الممول الفعلي النهائي. وتعرف هذه العملية التي تهدف إلى توزيع العبء الضريبي بين الممولين خلال قوى السوق «بنقل عبء الضريبة». ومعنى ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون المكلف قانوناً بدفع الضريبة هو الذي يتحمل عبئها بصفة نهائية، وذلك حينما يتمكن هذا الممول القانوني من نقل عبئها أو جزء منه إلى شخص آخر. فالضريبة يمكن أن تستقر بصفة نهائية على المكلف قانوناً بدفعها، وذلك حينما لا يتمكن من نقل عبئها إلى آخر. كما يمكن أن تستقر على شخص آخر حينما يتمكن الممول القانوني من نقل عبئها إليه.

وتجب الإشارة إلى أن الفكر المالي قد انقسم بصدد تفسير استقرار عبء الضريبة (انعكاس الضريبة) إلى نظريتين: (١٧).

### أولاً: النظرية التقليدية:

وهي تعتمد في تفسير استقرار عبء الضريبة على معيار نقدي وجزئي للانعكاس الضريبي يتمثل في «الأثر النقدي المباشر» الذي تمارسه فنقل عبء الضريبة معناه نقل ما يدفعه الممول كلياً أو جزئياً إلى من يتعامل معه من الناس. ولذلك نجد أن نقل عبء الضريبة غير المباشرة أيسر من نقل عبء الضريبة المباشرة.

(١٦) مجلس الشعب - تقرير لجنة الحطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات الاقتصادية عن الفترة المالية ١٩٨٢/٨١ ص ٢٨ وختامى ١٩٨١/٨٠ ص ٢٥.

(١٧) المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة د / رفعت المحجوب دار النهضة العربية سنة ١٩٧٥ ص ٣٥٨.

ومن هنا يتجه التقليديون، في تحديد من يتحمل عبء الضريبة، وبالتالي في تحديد الآثار التوزيعية للضريبة اتجاهاً بسيطاً وواضحاً، فهم يرون أن عبء الضريبة المباشرة يقع على المكلف قانوناً بأدائها، وهو ما يعنى أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق تخفيض الدخل النقدية. ويرون أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على المستهلكين، وهو ما يعنى أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل عن طريق رفع أسعار المنتجات (وبالتالى عن طريق خفض الدخل النقدية). ومعنى هذا الاتجاه البسيط، أن الضرائب المباشرة تؤثر في أثمان المنتجات خلال خفض الدخل النقدية، وأنها تعمل لذلك على تخفيض هذه الأثمان، وأن الضرائب غير المباشرة تؤثر في الدخل خلال رفع أثمان المنتجات وأنها تعمل لذلك على خفض هذه الدخل الحقيقية.

وعلى ذلك يمكن أن نخلص - كقاعدة عامة - إلى أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلف قانوناً بأدائها، وهذا ما يعرف بالاستقرار المباشر، (الراجعة المباشرة)، وإلى أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على المستهلك وهذا ما يعرف «بالاستقرار غير المباشر» «الراجعة غير المباشرة» وعلى هذا الاتجاه البسيط المتقدم الذكر ندرس هنا أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة (الفقراء والأغنياء)<sup>(١٨)</sup>:

١ - تعتبر الضرائب غير المباشرة - وهى تقع على المستهلك وتؤدى إلى ارتفاع أثمان المنتجات - أشد عبأً على الطبقات ذات الدخل المنخفضة منها على الطبقات ذات الدخل المرتفعة، ذلك أن الطبقات ذات الدخل المنخفضة - وهى ذات ميل حدى مرتفع للاستهلاك - تخصص، وعلى العكس من الطبقات ذات الدخل المرتفعة، نسبة مرتفعة من دخلها للاستهلاك، وهو ما يعنى أن الضرائب على الاستهلاك تقتطع من دخلها نسبة أكبر من تلك التى تقتطعها من دخل الطبقات ذات الدخل المرتفعة. ومعنى ذلك أن التوسع فى الضرائب غير المباشرة يعيد توزيع الدخل القومي فى غير صالح الطبقات الفقيرة.

٢ - وعلى العكس من ذلك نجد أن التوسع فى الضرائب التصاعدية على الدخل ورأس المال والتركات (وهى الضرائب المباشرة) تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومي فى غير صالح الطبقات ذات الدخل المرتفع.

(١٨) المرجع السابق ص ٣٧٨-٣٧٩.

ويزيد من هذا الفارق في الاتجاه الذى تسلكه كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل أن الضرائب المباشرة، وهى تقع على الثروات ويتحملها ممول معروف للإدارة المالية، يمكن أن تدخل في حسابها الظروف الشخصية للممول، هذا على العكس من الضرائب غير المباشرة، وهى تقع على سلع الاستهلاك، ويتحملها ممول غير معروف للإدارة المالية، فلا يمكن أن تدخل في حسابها الظروف الشخصية للممول. ومع ذلك فيمكن الحد من آثار الطبيعة العينية التى لهذه الضرائب غير المباشرة عن طريق اعفاء السلع الضرورية منها، ورفع أسعارها على السلع الكمالية<sup>(١٩)</sup>.

ثانياً: النظرية الحديثة:

وتعالج النظرية الحديثة ظاهرة نقل العبء باعتبارها مشكلة من المشاكل الخاصة بتحديد الثمن امتداداً لنظرية القيمة<sup>(٢٠)</sup>. ونظرية القيمة بمفهومها الحديث حسابات باردة في الغالب تعنيها حركة الأسعار ولا يمتد أفقها إلى الآثار على الدخل لارتباط ذلك بقضايا قيمة وسياسية، وعوامل الأسعار التى تؤثر في نقل العبء هي:

#### ١ - الظروف الاقتصادية:

في حالة الراج ترتفع الأسعار، ولكن لزيادة الدخل تقل حساسية استجابة الطلب لهذه الأسعار، وهنا يمكن للممول أن يحمل العبء للمستهلك برفع السعر دون رد فعل كبير من المشتري.

بينما في حالة الكساد تزداد حساسية الطلب لانخفاض الدخل، وهنا تقل قدرة الممول على نقل هذا العبء.

#### ٢ - المرونة ونقل العبء:

ومرونة الطلب والعرض هى التى تحدد مدى إمكانية نقل عبء الضريبة، فهذا النقل يتناسب عكسياً مع مرونة الطلب فإذا كان الطلب على السلعة غير مرناً (السلع

(١٩) أثر المتغيرات المالية على توزيع الدخل القومى في مصر - حامد محمد مرسى أحمد - رسالة ماجستير كلية التجارة - قسم الاقتصاد سنة ١٩٨٨ م.

(٢٠) مبادئ الاقتصاد العام د. حامد عبدالمجيد دراز ص ١٨٨، ١٨٩.

الضرورية) كان نقل عبء الضريبة ممكناً، لأن المستهلكين لا يمكنهم الاستغناء عن مثل هذه السلع.

وبالعكس يتناسب النقل طردياً مع مرونة العرض، فالسلع التي يكون عرضها مرناً يمكن نقل عبء الضرائب الذي يفرض عليها، بعكس السلع التي لا يتمتع عرضها بمرونة كافية (السلع سريعة التلف أو التي يتكلف تخزينها كثيراً)، فإنه يصعب نقل الضرائب التي تفرض عليها.

على أن نقل عبء الضريبة قد لا يكون كلياً وإنما يكون جزئياً فقط، وتتوقف الزيادة في الثمن ومدى انتقال الضريبة على النسبة بين مرونة الطلب ومرونة العرض.

فإذا كان الطلب على السلعة مرناً وعرضها غير مرن فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة والمستهلك الجزء الأقل. أما إذا كان الطلب غير مرن والعرض مرن فيتحمل المستهلك الجزء الأكبر والمنتج الجزء الأقل. أما إذا كان الطلب على السلعة مرناً وعرضها مرناً أو على العكس كان كلاهما غير مرن فإن عبء الضريبة يتوزع بالتساوي بين المنتج والمستهلك.

### ٣ - نفقة الإنتاج:

وتتوقف درجة انتقال عبء الضريبة على نوع نفقة الإنتاج أيضاً. ففرض الضريبة يؤدي إلى انكماش الطلب ويؤدي هذا بدوره، في المدى الطويل، إلى تخفيض إنتاج السلعة. ولما كان ثمن هذه الأخيرة يتجه إلى التساوي مع نفقة الإنتاج الحدية، فإن ثمنها في المدى الطويل يتجه إلى التساوي مع نفقة الإنتاج الحدية الجديدة، أي نفقة الإنتاج الأصلية مضافاً إليها مقدار الضريبة. ويتوقف مقدار الزيادة الفعلية على نوع نفقة الإنتاج وهل هي ثابتة أو متزايدة أو متناقصة؟

ففي حالة النفقة الثابتة يزيد الثمن بمقدار الضريبة تماماً أي ينتقل عبء الضريبة بأكمله إلى المستهلك.

أما إذا كان إنتاج السلعة يخضع لقانون النفقة المتزايدة، أى أن نفقة إنتاج الوحدة من السلعة تزيد بزيادة الكمية المنتجة منها وتقص بنقصاتها، فإنه يترتب على فرض الضريبة تخفيض إنتاج السلعة في المدى الطويل، ومعنى هذا أن تنخفض نفقة الإنتاج، ولهذا يرتفع الثمن ولكن بمقدار أقل من مقدار الضريبة. وبالعكس في حالة الإنتاج بنفقة متناقصة إذ يترتب على خفض إنتاج السلعة ارتفاع نفقة إنتاجها فيزيد الثمن ولكن بمقدار أكبر من مقدار الضريبة.

#### ٤ - طبيعة السوق:

تتأثر قدرة الممول على نقل عبء الضريبة بالسوق.

ففى ظل المنافسة الاحتكارية تكون قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة ضعيفة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن خروج بعض المنشآت من الإنتاج بسبب ارتفاع التكلفة يؤدي إلى انخفاض الكمية وارتفاع الثمن ويزيد قدرة الممول على تحميل عبء الضريبة للمشتري.

ويلاحظ أنه في حالة الاحتكار، يتحدد الثمن عند المستوى الذي يحقق أكبر ربح صاف للمنتج، وهو عندما تتعادل النفقة الحدية مع الإيراد الحدى وفرض ضريبة برفع النفقة الحدية، مما يؤدي إلى توازن عند إنتاج أقل ويحدد الثمن عند مستوى أعلى من مستواه السابق حتى يحتفظ المنتج بأكبر ربح صاف، تحمل المستهلك الزيادة في الثمن<sup>(٢١)</sup>.

ويكون نقل العبء بصورة ظاهرة إذا كان على شكل ارتفاع في ثمن السلعة أو صورة مقنعة إذا كان على شكل نقصان في درجة الجودة.

ونقل العبء قد يكون للأمام إذا حملها المنتج للمستهلك ويكون للخلف إذ حملها المنتج للعامل في شكل تخفيض أجره.

#### الآثار التوزيعية:

يقول أساتذة اقتصاد في جامعة برنستون شارحين سوء توزيع الدخل في أمريكا: (هناك على الأقل مشكلة واحدة في جانب اقتصاديات العرض ظهرت عند تخفيض

(٢١) المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالى ص ١٦١ - ١٦٢ د. باهر عتلم.

الضرائب سنة ١٩٨١، فمن أجل توفير دوافع أقوى للنمو الاقتصادي فإن الثغرة بين الراجحين والخاسرين لا بد وأن تتسع. لأن هذه الثغرات في النهاية هي التي تعطي الدوافع للعمل الشاق وزيادة الادخار والاستثمار المنتج. ومع ذلك فإنه يلاحظ أن تفاوت توزيع الدخل في مجتمعنا غير عادل. إنه تفاوت للأغنياء ليتزوها في اليخوت والإنفاق الباذخ على الاحتفالات بينما يعيش الفقراء في الأكواخ الحقيبة ويعانون سوء التغذية. والناس الذين يهتمون بذلك يقلقهم حقيقة أن تخفيض الضرائب على المنتجين يؤدي إلى سوء توزيع الدخل أكثر مما كان (٢٢).

فقد أدى تهرب الأغنياء من الضرائب، ووقوع عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء بنقل العبء، إلى زيادة مستمرة في سوء توزيع الدخل، أي زيادة ثروات القلة الغنية وزيادة فقر الغالبية، مع عملية تحول الدخل المستمرة من الفقراء إلى الأغنياء.

ويبين الجدول التالي فساد نظام الضرائب وعجزه عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل في أمريكا على مدى ٣٤ عاما حيث يتبين جمود التوزيع لصالح الأغنياء على حساب الفقراء (٢٣).

السنة	الخمس الفقير	الخمس الثاني	الخمس الوسط	الخمس الرابع	الخمس الغني	% اغنياء
١٩٤٧	%٥	%١١٫٩	%١٧	%٢٣٫١	%٤٣٫٠	%١٧٫٥
١٩٥٢	%٤٫٩	%١٢٫٣	%١٧٫٤	%٢٣٫٤	%٤١٫٩	%١٧٫٤
١٩٥٧	%٥٫١	%١٢٫٧	%١٨٫١	%٢٣٫٨	%٤٠٫٤	%١٥٫٦
١٩٦٢	%٥	%١٢٫١	%١٧٫٦	%٢٤٫٠	%٤١٫٣	%١٥٫٧
١٩٦٧	%٥٫٥	%١٢٫٤	%١٧٫٩	%٢٣٫٩	%٤٠٫٤	%١٥٫٢
١٩٧٢	%٥٫٤	%١١٫٩	%١٧٫٥	%٢٣٫٩	%٤١٫٤	%١٥٫٩
١٩٧٧	%٥٫٢	%١١٫٦	%١٧٫٥	%٢٤٫٢	%٤١٫٥	%١٥٫٧
١٩٨١	%٥	%١١٫٣	%١٧٫٤	%٢٤٫٤	%٤١٫٩	%١٥٫٤

(22) Economics, Principals and Policy W.d. Baumol and A.S. Blinder 1982  
Harcout Brace Jovanovich pp. 4, 5 Inc.

(٢٣) مكتب إحصائيات الولايات المتحدة سنة ١٩٨٣ سلسلة تقارير السكان الحاليين ٥ - ٦٠ رقم ١٣٧ مطبوعة  
Public Finance, Harvey S. Rosen Op. Cit. pp. 93. الحكومة.

وفي أمريكا نجد أن حوالى ٤٥٪ من دخل الحكومة الفيدرالية عام ١٩٧٣ جاء من ضرائب الدخل الشخصية التي تمس بعضاً من أفقر أفراد المجتمع، ولكن على سبيل التعقيدات والثغرات في قوانين الضرائب قد يدفع ذوو الدخل الكبيرة أقل، لا على سبيل نسبي بل مطلق، من ذوى الدخل الصغيرة، وحتى عام ١٩٧٠ كان في استطاعة البعض الإفلات من دفع ضرائب الدخل كلية<sup>(٢٤)</sup>.

وحين كشف النقاب عام ١٩٧٤ عن أن نيكسون كان يدفع ضرائب دخل لسنوات عدة أقل من كثير من العمال ذوى الأجور، فإن الانتباه تركّز من جديد في أمريكا على الحاجة إلى عمل تشريعى لإصلاح نظام ضريبة الدخل<sup>(٢٥)</sup>.

وفي دراسة نشرها مكتب الضرائب في الكونغرس أنه في عهد ريغان دفع ١٠٪ من ذوى الدخل المحدودة ضرائب تزيد ٢٠٪ في سنة ١٩٨٨ مما كانوا يدفعونه سنة ١٩٧٧ بينما دفع الـ ١٠٪ أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعاً ضرائب أقل، وفي حين استقرت الاستقطاعات الضريبية تقريباً بالنسبة لمجموع الأمريكيين عند ٢٢,٧٪ سنة ١٩٨٨ مقابل ٢٢,٨٪ سنة ١٩٧٧، وازدادت من ٨ إلى ٩,٦٪ بالنسبة للشرائح الدنيا وهبطت من ٢٦,٧ إلى ٢٥٪ بالنسبة للشرائح العليا<sup>(٢٦)</sup>.

وفي عام ١٩٨٠ حذر البنك الدولي من سوء توزيع الدخل في مصر فحوالى ٢١,٥٪ من الدخل المحلى، كان يدخل جيوب ٥٪ من السكان، وحوالى ٥٪ من الدخل يوزع على ٢٠٪ من السكان أسفل السلم الاجتماعى. ولم يتعد متوسط دخل الفرد في الحكومة ٦٠٠ جنيه سنوياً أى ٥٠ جنيه شهرياً في حين تجاوز معدل ارتفاع الأسعار ٣٠٪ سنوياً<sup>(٢٧)</sup>.

ورغم أن هيكل توزيع الدخل في مصر قد أصابه بعض التحسن خلال سنوات النصف الثانى من السبعينات نتيجة هجرة أعداد كبيرة من العمالة المصرية للدول

(٢٤) الاقتصاد الأمريكى مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات - آرثر جونسون ترجمة / عابدة صليب ص ١٨١ دار المعارف سنة ١٩٨٢.

(٢٥) نفس المصدر ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢٦) جريدة الشرق الأوسط ١٢/١١/١٩٨٧.

(٢٧) صناعة التبعية - رضا هلال - ص ١٢٣ دار المستقبل العربى ١٩٨٧.

البرولية، إلا أن بيانات ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ تشير لانحسار تحسن فترة منتصف السبعينات .

فأدى ١٥,٦٪ من مجموع الأسر تحصل على ٤,٢٪ من الدخل .
أدى ٢٩٪ من مجموع الأسر تحصل على ١٠,٧٪ من الدخل .
أدى ٤٤٪ من مجموع الأسر تحصل على ٢٠٪ من الدخل .
أدى ٥٧٪ من مجموع الأسر تحصل على ٢١٪ من الدخل .
أعلى ٥٪ من مجموع الأسر تحصل على ٢١٪ من الدخل .
أعلى ١٥٪ من مجموع الأسر تحصل على ٣٨٪ من الدخل .

وتوضح هذه البيانات مدى الاختلال الواضح في توزيع الدخول في مصر في الثمانينات، فإن أعلى ٥٪ تحصل على أكثر مما تحصل عليه أدنى ٤٤٪ من مجموع الأسر في المجتمع، وبذلك تتسع الهوة بين متوسط دخل الأسرة في الفئات العليا عنها في الفئات الدنيا، حيث تبلغ في الأولى ٦٢١٨ جنياً سنوياً بينما تبلغ في الثانية حوالي ٦٧٨ جنياً سنوياً أي بفارق قدره ٥٥٤٠ جنياً سنوياً في المتوسط .

وإذا انتقلنا لتوزيع الدخل بين الريف والحضر فنلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً في هذا التوزيع حيث أن الأسرة الريفية تمثل نحو ٥١,٤٪ من إجمالي الأسر بالمجتمع وتحصل على ٤٣,٣٪ من الدخل المتاح للقطاع العائلي كله في حين أن الحضر الذي يمثل ٤٨,٦٪ من جملة الأسر يستحوذ على ٥٦,٧٪ من الدخل (٢٨) .

(٢٨) مصدر الحدوث د / صبرى أبو زيد «توزيع الدخل والسياسة المالية في مصر» المؤتمر السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ص ٣١ .

هيكل توزيع الدخل بين الريف والحضر عن عام ١٩٨١/٢٠٠١

بيان	جملة عدد الأسر عدد الأسر بالألف %	جملة الدخل الممكن التصرف فيه بالمليون جنيه %
الريف	٤٤٤٠,٦٢ ٥١.٤	٥٥٨٤,١ ٤٣,٢٨
الحضر	٤١٩٨,٧٤ ٤٨.٩	٧٣١٨,٦ ٥٦,٧٢
المجموع	٨٦٣٩,٣٦ ١٠٠	١٢٩٠٣ ١٠٠

وتعكس البيانات السابقة استئثار الحضر بأكثر من ضعف الدخل المتاح للقطاع العائلي، كما تعكس أيضاً تحيز السياسات الاقتصادية في مصر لفئة كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين يقطنون عادة المدن.

وقد أدى التدنى في الدخل على المستوى القومي إلى ارتفاع عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر، فلقد بلغت نسبتهم في الريف عام ١٩٧٥/٧٤ نحو ٥٠٪ وانخفضت قليلاً مع بداية الثمانينات (١٩٨٢/٨١) لتصل إلى ٤٣٪. لكن النسبة عاودت الارتفاع عام ١٩٨٤ لتصل إلى ٤٧٪ وكذلك الحال بالنسبة لسكان الحضر حيث زادت نسبة الفقراء من ٤٤٪ إلى ٥١٪ فيما بين السنتين المذكورتين.

ولا شك أن هذا مؤشر على اتجاه غمط توزيع الدخل للتدهور في غير صالح ذوى الدخل المنخفضة مع بدء نزوب الدخل من المصادر الخارجية (وبشكل خاص التحويلات، وانخفاض أسعار البترول)<sup>(٢٩)</sup>.

كما يبدو هذا واضحاً أيضاً في اختلال توزيع الدخل القومي بين عوائد الملكية والأجور حيث انخفض نصيب الأجر في الفترة من ٧٤-١٩٨٤ من ٤٥٪ عام ١٩٧٤ إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٤، بينما في المقابل ارتفعت عوائد الملكية من ٥٥٪ عام ١٩٧٤ إلى ٦٥٪ عام ١٩٨٤<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٩) المدخرات في مصر - التأثيرات المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية على قضية تكوين المدخرات في مصر -

المؤتمر العلمي السنوى السادس - جامعة المنصورة كلية التجارة سنة ١٩٨٦ - عبدالعزيز الشربيني .

(٣٠) بيانات وزارة التخطيط تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة .

وعن القصور في الوفاء بالوظيفة الاجتماعية الضرائب تتحدث دراسة للمجالس القومية المتخصصة فتقول: (يتضمن النظام الحالي للضرائب في مصر بعض مفومات العدالة الاجتماعية، حيث يتمتع أصحاب الدخل المحدودة وصغار الممولين - تحت مظلة - بإعفاءات وتيسيرات مناسبة، بينما يخضع كثير من أصحاب الدخل الكبيرة لضرائب عالية تزداد حدة كلما ارتفعنا في معارج الإيراد.

على أن النظام الضريبي المصري المعاصر أحاطت به بعض الملاحظات الأخرى التي جعلته يقصر في الوفاء بالوظيفة الاجتماعية، خصوصاً بعد اتباع سياسة الانفتاح، وتنشيط القطاع الخاص وتدعيمه بعد عام ١٩٧٤، التي ترتب عليها ظهور تفاوت كبير بين الثروات والدخول، وحدث كثير من التناقضات الاجتماعية.

تتلخص أهم هذه الملاحظات في الآتي:

١ - تحتل الضرائب على التداول والمعاملات مكان الصدارة في هيكل النظام الضريبي المصري المعاصر، فحصيله هذه الضرائب في السنوات ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ تتمثل على الترتيب ٦٩,٤٪، ٦٥٪، ٦٧,٢٨٪ تقريباً من مجموع الضرائب المحصلة في تلك السنوات، بينما لا تمثل حصيله الضرائب المباشرة على رأس المال والدخل من ١٨ إلى ٣٠٪ من مجموع الضرائب المحصلة في نفس هذه السنوات على الترتيب. ولا يخفى أن الضرائب على التداول والمعاملات هي من قبيل الضرائب غير المباشرة. والضرائب غير المباشرة هي بطبيعتها ضرائب عمياء تصيب جميع الممولين على السواء بلا تمييز بين القادر منهم على التضحية والعطاء وبين غير القادر، ولا تستهدف عادة، أن تقوم هذه الضرائب بدور بارز في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وإنما تفرض أساساً بغرض الحصول على موارد وفيرة للدولة بطريقة سريعة وسهلة وبتكاليف قليلة. ولذلك فهي تفرض عادة على تداول السلع الشائعة الاستعمال، وعلى أنواع المعاملات الواسعة الانتشار.

وتبلغ الضرائب غير المباشرة أقصى درجات نجاحها في الدول التي لا يوجد فيها تفاوت كبير بين دخول و ثروات أفرادها، حيث تكون مهمتها في هذه الحالة متفقة مع طبيعتها الأصلية وهي تمويل الخزنة العامة بما تحتاج إليه الدول من موارد وليس تحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك بأنها تؤخذ من موارد

جميع المواطنين بنسبة واحدة وبلا تمييز بينهم، حيث أن دخولهم متقاربة. أما تحقيق العدالة الاجتماعية فيتطلب اقتطاع نسبة كبيرة من دخول الأغنياء وثرواتهم للإتفاق منها على النهوض بمستوى معيشة أصحاب الدخل المحدودة فيتحقق التوازن الاجتماعي المنشود. وهذا أمر تتكفل به عادة الضرائب المباشرة على الدخل والثروة..

٢ - تشمل الضرائب المباشرة في مصر كثيراً من الإعفاءات التي استهدف المشرع من ورائها تحقيق بعض أهداف اقتصادية، كتشجيع المدخرات عن طريق إعفاء فوائد الودائع وصناديق التوفير، ونتاج الأسهم والسندات، وعائد الأوعية الادخارية وشهادات الاستثمار وما شابهها، من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وإعفاء قيمة هذه المدخرات نفسها من الضريبة العامة على الإيراد في حدود ٣٠٠٠ جنيه بالشروط الواردة في القانون.

٣ - وكذلك الإعفاءات التي استهدف منها المشرع تنمية الاقتصاد القومي ودعمه، وهي الخاصة بإعفاء إيرادات رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية، وأرباح المشروعات الاقتصادية المختلفة الأجنبية والمصرية التي تخدم قضايا التنمية والتقدم في مصر.

ولاشك أن معظم أصحاب هذه المدخرات، ورؤوس الأموال، والمشروعات هم من الطبقات القادرة، فضلاً عن أن هذه المدخرات والأموال تخضع لفريضة الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤ - لا تخضع معظم الأموال والدخول المباشرة المحققة للمصريين في الخارج لأية ضريبة في مصر، فالمشرع المصري لم يستخدم مبدأ التبعية السياسية في إخضاع أموال ودخول المصريين المحققة في الخارج للضرائب المصرية إلا بالنسبة لنتاج رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الشركات، ولاشك أن مفترضات العدالة تبرر - عن حق وعدل - إخضاع الأموال والدخول المحققة للمصريين في الخارج للضرائب المباشرة، وفي مقدمتها فريضة الزكاة.

ولا تخضع أرباح الاستغلال الزراعي في مصر - أى الأرباح الناتجة عن فلاحه الأرض واستزراعها - للضرائب، فيما عدا الأراضي المنزرعة حدائق

مثمرة أو مشاتل، فقد أخضعت أخيراً لضريبة تماثل ضريبة الأطنان الزراعية)<sup>(٣١)</sup>.

وناقش المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ظاهرة الاقتصاد الخفى، وانتهى إلى أن العمليات والأنشطة الرسمية والمسجلة لدى الأجهزة المختلفة تتضمن قاعدة عريضة من الاقتصاد الخفى، لأن ما يظهر من حساباتها وأرباحها وموازاناتها لا يعبر عن حقيقة حجم عملياتها ونشاطها تفادياً لسداد العبء الضريبي.

وأشار أن هذه الظاهرة تتفاوت حجماً في كثير من الدول شرقاً وغرباً. وأنه على ضوء البيانات المتاحة اتضح أن الاقتصاد الموازي في مصر يعادل ٢٥٪ من حجم النشاط الاقتصادي بها، وهذا يعنى أن الدولة تفقد ما يقرب من ربع مواردها السيادية أى ما يتراوح بين ٣ و٤ مليارات من الجنيهات سنوياً تقريباً، وهو ما يعادل ٤٠٪ من العجز النهائى في موارد الدولة ونفقاتها بما في ذلك الاستئثار.

وتقدر هذه الظاهرة في الولايات المتحدة بـ ٥٪ من الدخل القومي، ٤٪ في إنجلترا وترتفع إلى ٧,٥٪ على أساس التهرب الضريبي، وفي إيطاليا ٣٠٪ وفي روسيا ١٠٪ وفي الهند ٤٨٪ وفي اليابان ٨٪ وفي كندا ٢٠٪ وفي ألمانيا ٧٪ وفي فرنسا ٦٪.

وكان من ضمن توصيات المجلس توحيد الضرائب في ضريبة واحدة وتخفيض سعرها وتبسيط إجراءاتها، والتركيز على ارتباط روح الانتماء للوطن، وهذا يتطلب التدقيق في اختيار القيادات على كافة مستوياتها)<sup>(٣٢)</sup>.

وهذا لا نجده إلا في الزكاة.

(٣١) نظام الضرائب الحاضر والمستقبل - سلسلة دراسات تصدرها المجالس القومية المتخصصة ص ٩٨:٨٨ المركز

العربي للبحث والنشر سنة ١٩٨٣.

(٣٢) الأهرام ١٩٨٩/٢/٥ م.

## المبحث الخامس رؤية فقهية

إن اقتطاع ولى الأمر من مال المسلم غير الزكاة والذمى غير الجزية - جبراً دون رضاهم ودون نفع مقابل لما أخذ منهم - حرام .

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ (٣٣) . وقيل المراد بالبخس المكس كأخذ العشور في المعاملات (٣٤) . وقد وردت أحاديث في ذم صاحب المكس وهو أخذ الضريبة بمعناه اليوم (٣٥) .

ففيما روى عن المرأة التي حدثت في جريمة الزنا، يقول - صلى الله عليه وآله وسلم - : « لقد تابت توبة لو تابها صاحب المكس لغفر له » (٣٦)

ونجد ابن حزم صرح بحرمة تعشير أموال الذمى أى أخذ ما فوق الجزية . لأن الله لم يوجب عليهم إلا الجزية وأنهم هموا أنفسهم وأموالهم بذلك (٣٧) .

وتحدث ابن تيمية ، عما حدث من بعض الانحراف في التاريخ الإسلامى بقوله : ( هذه الكلف دخلها التأويل والشبهة ، ومنها ما هو ظلم محض .. فإن طائفة من الفقهاء ، أفتوا طائفة من الملوك بجوار وضع أصل هذه الوظائف ) (٣٨) . وفى كشف القناع ( ويحرم تعشير أموال المسلمين والكلف التى ضربها الملوك على الناس بغير طريق شرعى ، إجماعاً . قال القاضى : لا يسوغ فيها اجتهاد ) (٣٩) .

قال المنذرى : ( أما الآن فإنهم يأخذون مكسا باسم العشر ، ومكوساً آخر ليس لها اسم ، بل شئ يأخذونه حراماً وسحتاً . ويأكلونه فى بطونهم ناراً حججهم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد ) (٤٠) .

(٣٣) سورة الشعراء : آية ١٨٣ .

(٣٤) البيضاوى - حاشية محمى الدين شيخ زاده على تفسير القاضى البيضاوى ج ٣ ص ٥٩ المكتبة الإسلامية - تركيا .

(٣٥) لسان العرب مادة ضرب ج ١ ص ٥٥٠ .

(٣٦) رواه مسلم ج ٢ ص ٥٣ .

(٣٧) المحلى - ابن حزم ج ٦ ص ١١٤ .

(٣٨) الفتاوى ج ٢٩ - ٢٦٤ ، ٢٦٥ ابن تيمية .

(٣٩) كشف القناع - البهوتى ج ٣ ص ١٢٩ مطبعة الحكومة - مكة سنة ١٣٩٤ هـ .

(٤٠) الترغيب والترهيب - المنذرى ج ١ ص ٢٧٨ - دار التراث - القاهرة .

ويقول الذهبي: (المكاس من أكبر أعوان الظلمة، بل هو من الظلمة أنفسهم، فإنه يأخذ مالا يستحق، ويعطيه من لا يستحق)<sup>(٤١)</sup>.

ويقول المناوي: (فيه شبه من قاطع الطريق، وهو شر من اللص، فإن عسف الناس وجدد عليهم ضرائب فهو أظلم وأغشم ممن أنصف في مكسه ورفق برعيته، وجابى المكس وكاتبه وآخذه من جندي وشيخ وصاحب زاوية شركاء في الوزر آكلون السحت)<sup>(٤٢)</sup>.

ويقول ابن حجر: (وذكر لي بعض التجار أنه إذا أعطى المكاس، نوى به أنه من الزكاة، فيكون المكاس قد ملك زكاة. وأنه ضيعة هو بإعطائه للغير، وهذا لا يفيد شيئاً لأن المكسة وأعوانهم عز عن أن تجد فهم مستحقاً للزكاة، لأنهم كلهم لهم القدرة على صنعة وكسب، ولهم قوة وتجبر، لو صرفوه في تحصيل معونتهم من كسب حلال لاستغنوا عن هذه الفاحشة القبيحة. ومن هذه حالته كيف يعطى من الزكاة؟ لكن محبة التجار لأموالهم أعمتهم عن أن يبصروا الحق، وأصمتم عن أن يسمعوا ما ينفعهم في دينهم اتباعاً للشيطان وتسويله لهم، أن هذا المال مأخوذ منهم قهراً وظلماً، فكيف مع ذلك يخرجون الزكاة، وما دروا أن الله أوجب عليهم الزكاة فلا يبرؤون منها إلا بدفعها على وجه سائق جائز، وأما ما ظلموا به فيكفي أن يكتب لهم به حسنات ويرفع لهم به درجات.

وقد جعل العلماء المكاسين من حملة اللصوص وقطاع الطريق بل أشد وأقبح، ولو أخذ منك قطاع الطريق مالا فنويت به الزكاة فهل ينفع ذلك مطلقاً؛ فكما أن ذلك لا ينفعك فكذا هذا لا ينفعك ولا يجديك شيئاً فاحذر ذلك.

ولقد شفع العلماء على بعض الجهال الزاعمين أن الدفع إلى المكاسين بنية الزكاة يجديهم، وأطالوا في رد هذه المقالة وتسفيهاها، وأن قائلها جاهل لا يرجع إليه ولا يعول عليه فتأمل ذلك، واعمل به تغنم إن شاء الله تعالى)<sup>(٤٣)</sup>.  
هذه هي الضريبة المباشرة التي انتهت إليها النظم الحالية. ولسنا في حاجة إلى تحليل عيوب الضرائب غير المباشرة التي هي بطبيعتها ضريبة عشوائية، تنتهي إلى أن

(٤١) الكباثر - الذهبي ص ١١٩ مطبعة البيان - بيروت.

(٤٢) فيض القدير - المناوي ج ٦ ص ٤٤٩ دار الفكر ط ٢ سنة ١٣٩١ هـ.

(٤٣) الزواجر - عن اقرار الكباثر - ابن حجر الميمني ج ١ ص ١٤٩ الحلبي ط ٢ سنة ١٣٩٠ هـ.

فقه الزكاة - القرضاوى ج ٢ ص ١١١٤/١١١٣.

يتحمل عبأها الأكبر الفقراء، وهي تعد من الناحية العملية سمة للنظام المالى المتخلف.. فماذا بقى للنظام المالى المعاصر من منطق أو حق أو عدل؟! وهل يعنى كل ذلك إلا مطلب عالمى محدد المعالم لأسلوب مالى قوامه الزكاة.

وبلا شك فإن تعريف الضريبة فى القانون الوضعى قائم على الجبر والإلزام، كما أنه لا يلزم باسترداد مقابل له عوضاً عما أخذ منه، ولا مجال لاسترداده.

ولما كانت الضريبة مصادرة لجزء من ملكية دافعها، فإن الأمر يحتاج إلى تقييمه إسلامياً ورده إلى شريعة الله يقيناً بأن ذلك أهدى سبيلاً للفرد والمجتمع.

إن القاعدة الأساسية التى يمرضها الإسلام صيانة لحقوق الملكية واضحة فى القرآن والسنة فيقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (٤٤).

والقاعدة الثانية التى ينظمها الإسلام هى سداد حد الحاجة للناس حرباً للفقير والفاقة عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الثروة حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء.

وتترتب على القاعدة الأولى أنه يحرم أن يؤخذ من مال غنى أى جعل دون عوض له.

وتترتب على القاعدة الثانية أن فى المال حق.. يؤخذ من مال الأغنياء ليرد على الفقراء وهو الزكاة.

ومن كلا القاعدتين لا يجوز أن تصرف الزكاة لغنى. ولا مجال للضرائب فى وظيفة الرعاية الاجتماعية، ولا فى وظيفة إعادة توزيع الدخول، لأن الزكاة تكفلت بهما، حتى لا نجد أنفسنا داخلين فى نظم معقدة وفى مظهرية سطحية لإعفاءات وتخفيف الأعباء حيث الزكاة كفلت ذلك كله.

لكن إذا احتاج الأغنياء إلى خدمات جماعية كالصحة والتعليم والدفاع والعدل والأمن فلا مانع أن تقوم الدولة عنهم بذلك نظير جعل، يرضون به، ويراقبون مصرفه وترد خدمته لهم، وتكفل حصة الفقراء فى ذلك الزكاة.

وتتكفل موارد بيت المال من أملاكها ومعادنها وتبرعات أهلها بسداد نفقات الدولة الجارية، والحاجات العامة الاستثمارية والاستراتيجية.

(٤٤) سورة البقرة: آية ١٨٨.

فإذا عجز بيت المال العام أو بيت مال الزكاة عن الوفاء بالحاجات العامة، فإن الإسلام يوظف في أموال الأغنياء وبنفس أسلوب الزكاة بالقدر الذي يفى هذه الحاجات كما سنرى بعد. هذه عجالة لمن يتصور ضرورة الضرائب فصبراً حتى يتم التحليل.

ويتميز نظام الإسلام لذلك بالبساطة والعمق والعدالة واليقين والملاءمة، كما يؤدي إلى التكافل وعدالة التوزيع، عكس الوضعية حيث تحولت الضريبة إلى عبء على الفقراء غالباً، يستطيع المنتج والتاجر نقلها على الفقير، نظراً لما تعانيه المجتمعات المعاصرة من ظروف احتكارية، يزدون فيها الأسعار وتتراكم الأرباح، وصار المال دولة بين الأغنياء، أى أنها سواء كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة، كان دافعها النهائى هم الفقراء غالباً، والمستفيدون الأصليون الأغنياء، الذين كثيراً ما يستطيعون بنفوذهم التهرب منها والاستفادة من إنفاقها.

ومن هنا لا يمكن لهذه الأنظمة الفاسدة أن ترقى إلى أفق الزكاة التى تؤخذ من الأغنياء تحديداً، ولا أفق ضمانات حقوق الملكية التى تضمن عدالة الفريضة وفائدتها. وهذا ما سنعرض له بالتفصيل فى ظل النظام المالى الإسلامى، ولكن لزم التنويه حتى نضع الأفكار الوضعية فى حجمها الصحيح.